معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين

فتحي السروجي

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين

فتحي السروجي

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين

فتحي السروجي

2009

الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين

الباحث: فتحي السروجي، منسق البحوث في ماس.

المراجعة والتقييم: د. باسم مكحول، مستشار اقتصادي في مجموعة الاتصالات الفلسطينية.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية–كندا IDRC

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

أطلق معهد ماس، بالتعاون مع مركز بحوث التنمية الدولية– كندا (IDRC)، في تشرين الأول (أكتوبر) 2008، مشروع بحث لمدة سنتين يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية. ويهدف برنامج البحث إلى دراسة واقع هذه المنشآت ودورها في الاقتصاد الفلسطيني (مساهمتها في القيمة المضافة وفي التشغيل وفي التصدير). ويسعى البرنامج إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات والى صياغة التوصيات المناسبة لخلق بيئة مواتية لانتعاش المنشآت الصغيرة وتطويرها.

ولقد قام معهد ماس في مطلع العام 2009 بنشر ثلاث دراسات في إطار برنامج البحث هذا هي: "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، "تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، و"تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة".

وفي المرحلة الحالية الوسيطة من برنامج البحث يقوم المعهد الآن بإصدار أربع دراسات أخرى: "مراجعة نقدية لمشروع قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، "تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية"، "الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين"، و"تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

انطلق اهتمام المعهد بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من كونها تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص الفلسطيني، على ضوء حصتها في التشغيل والإنتاج والتصدير. وسيقود النهوض بتلك المنشآت إلى نتائج وآثار ملموسة على نوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية. إن دراسة أوضاع هذا القطاع وتحليل المشكلات التي تعترض سبيل تطوره، سيوفر المعرفة اللازمة لمساعدة صانعي القرار على صياغة الحلول الفعالة للنهوض بالقطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره كمحرك للتنمية.

وأود هنا أن أعبر عن امتنان معهد ماس لمركز بحوث التنمية الدولية–كندا (IDRC) لتمويله هذا البرنامج البحثي.

نعمان كنفانـــي
المديـــر العـــام

المحتويـــــــات

1- مقدمة	**1**
1-1 مشكلة الدراسة	3
1-2 أهمية الدراسة	4
1-3 أهداف الدراسة	4
1-4 منهجية الدراسة	5
1-5 حدود الدراسة	6
1-6 محتوى الدراسة	7
2- مراجعة أدبيات ودراسات سابقة	**9**
2-1 الزراعة الفلسطينية	9
2-2 الزراعة في دول العالم	11
3- الزراعة الفلسطينية	**17**
3-1 استخدامات الأراضي الفلسطينية	17
3-1-1 الأراضي المروية في الأراضي الفلسطينية	18
3-1-2 إنتاجية الأراضي المروية في الأراضي الفلسطينية	20
3-2 الحائزون الزراعيون	22
3-3 الحيازات الزراعية	23
4- خصائص الحيازات والحائزين من خلال الاستبيان	**25**
4-1 مجتمع الدراسة وعينتها	25
4-1-1 مجتمع الدراسة	25
4-1-2 عينة الدراسة	26
4-2 وصف الحيازات الزراعية	27
4-2-1 المساحة	28
4-2-2 الموقع	28
4-2-3 كيفية حيازة الحيازة	31

4-2-4 النمط الزراعي 32
4-3 خصائص الحائزين 33
4-3-1 الجنس والحالة الزواجية 33
4-3-2 العمر 33
4-3-3 الخبرة الزراعية 34
4-3-4 المستوى التعليمي 35
4-3-5 الخبرة غير الزراعية 37

5- تحليل بيانات الاستبيان 39
5-1 الدورة الزراعية 39
5-2 الموارد الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج 40
5-2-1 مياه الري 40
5-2-2 المعدات الثقيلة 42
5-2-3 العمالة الزراعية 44
5-3 التمويل والقروض 45
5-3-1 كيف يتم تمويل المشتريات 46
5-3-2 حاجة الحائزين إلى القروض 49
5-3-3 القروض السابقة 50
5-4 التأمين الزراعي 52
5-5 التسويق الزراعي 55
5-5-1 طرق التسويق 56
5-5-2 المشاكل التسويقية 60
5-6 مشاكل أخرى يعاني منها المزارعون 64

6- النتائج والتوصيات 65
6-1 النتائج 65
6-2 التوصيات 68

المراجـــــع 71

قائمة الجداول

جدول 1: مساحة الأرض الزراعية الإجمالية والمروية والبعلية، الأراضي الفلسطينية، 1999-2007 20

جدول2: إنتاجية الأرض الزراعية المروية والبعلية، الأراضي الفلسطينية، 1999-2007 21

جدول 3: اختيار عينة الدراسة: عدد الحيازات الزراعية النباتية المروية (حسب أهميتها النسبية) 27

جدول 4: توزيع إجمالي الحيازات الزراعية (المكشوفة والمحمية) حسب المساحة 28

جدول 5: توزيع حيازات العينة حسب تصنيف المناطق (أ، ب،ج) وحسب مساحة الحيازة 30

جدول 6: توزيع طريقة حيازة الحيازة حسب مساحة الحيازة 32

جدول 7: توزيع الحائزين ضمن أفراد العينة حسب الفئات العمرية 34

جدول 8: توزيع الحائزين ضمن أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة الزراعية 35

جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب مستوى الحائز التعليمي 36

جدول 10: طرق الحصول على مياه الري حسب مساحة حيازات العينة 41

جدول 11: طرق الحصول على المعدات الزراعية الثقيلة حسب مساحة حيازات العينة 43

جدول 12: توزيع العاملين الزراعيين المشتغلين في الحيازات الزراعية حسب نمط التشغيل 44

جدول 13: طرق تمويل الحائز لمشترياته من مستلزمات الإنتاج 46

جدول 14: تمويل شراء مستلزمات الإنتاج ديناً من تجار المواد الزراعية 47

جدول 15: تمويل شراء مستلزمات الإنتاج نقداً بواسطة مالك الحيازة 48

جدول 16: حاجة الحائزين للتمويل الخارجي (القروض) 49

جدول 17: حصول الحائز على تمويل الخارجي (قروض) في السابق 51

جدول 18: أسباب عدم لجوء الحائزين إلى القروض المباشرة 52

جدول 19: استعداد المزارعين للاشتراك في نظام التأمين الزراعي المقترح 53

جدول 20: استعداد المزارعين للمساهمة في صندوق التأمين الزراعي بنسبة 1% من فاتورة مبيعاتهم 55

جدول 21: طرق التسويق المتبعة في بيع المنتجات الزراعية (جميع الحيازات) 56
جدول 22: التسويق عن طريق تاجر يبيع المنتجات في سوق الخضار المركزي 57
جدول 23: التسويق عن طريق تاجر يصدر المنتجات إلى أسواق الخضار الإسرائيلية 58
جدول 24: التسويق عن طريق سائق شحن ينقل المنتجات إلى أسواق الخضار المركزية المحلية 59
جدول 25: المشاكل التسويقية التي يعاني منها المزارعون 60
جدول 26: مشكلة ارتفاع رسوم أسواق الخضار المركزية 61
جدول 27: مشكلة ارتفاع تكاليف المواصلات 62
جدول 28: مشكلة المنافسة الإسرائيلية 63

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: التوزيع النسبي للغطاء الأرضي في الأراضي الفلسطينية، 2006 18
شكل 2: التوزيع النسبي للأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية حسب النمط الزراعي والري، 2007 19

ملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى وصف القطاع الزراعي النباتي المروي الصغير والمتوسط، ومحاولة استكشاف المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، واقتراح بعض السياسات التي تساهم في حل مشاكله، الأمر الذي قد يؤدي إلى تنميته وتطويره. وقد تم اختيار هذا القطاع نظراً لأهميته من ناحية الإنتاجية، حيث تبلغ إنتاجية الدونم الواحد المروي حوالي 28 ضعف إنتاجية الدونم البعلي. وتختلف المشاكل التي تواجه الزراعة والمنشآت الزراعية في قطاع غزة عن نظيرتها في الضفة الغربية نتيجة الحصار الإسرائيلي للقطاع، وما يترتب عليه من مشاكل في إدخال مستلزمات الإنتاج واستخدام المياه ومشاكل تسويق الإنتاج. لذا، اقتصرت الدراسة على الزراعة الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

ونظراً لصعوبة تصنيف الزراعة إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة حسب عدد العمال، حيث تنتشر العمالة العائلية والعمالة الموسمية، ناهيك عن العمل الجزئي في هذا القطاع، فقد تم التصنيف استناداً لمساحة الحيازة الزراعية. وبذلك تم تصنيف الزراعة التي تكون فيها مساحة الحيازة عشر دونمات فأقل بالزراعة الصغيرة، والزراعة المتوسطة التي تتراوح مساحة حيازاتها من 11–40 دونماً، في حين صنفت الزراعة الكبيرة بأنها الزراعة التي تزيد مساحة حيازاتها عن 40 دونماً.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اللجوء إلى اختيار عينة من محافظات الضفة الغربية التي تنتشر فيها الزراعة المروية وهذه المحافظات هي؛ أريحا وجنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية والخليل. وتم اختيار العينة حسب الأهمية النسبية لكل محافظة من إجمالي الأرض الزراعية المروية في المحافظات السبعة. وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة 388 استبياناً، موزعة على تلك المحافظات، وعلى النحو التالي؛ أريحا 131، وجنين 60، وطوباس 58، وطولكرم 48، و30 استبياناً في كل من نابلس وقلقيلية والخليل. وعند التحليل، استخدمت الدراسة 377 استبياناً جاهزاً للتحليل. ويعود هذا النقص إلى عدم استجابة عدد من المستطلعين، واستثناء الاستبيانات غير المكتملة.

وتشير نتائج تحليل الاستبيان أن 65% من الحيازات تصنف كزراعات صغيرة، بينما شكلت الزراعة المتوسطة 25%، والزراعة الكبيرة 10%. وتتراوح المسافة بين الحيازة ومكان سكن الحائز من صفر (يسكن في نفس المزرعة) إلى 25 كيلو متراً (يسكن في مدينة وحيازته الزراعية في مدينة أخرى). وبالمتوسط، بلغت المسافة بين الحيازة وسكن الحائز 2.2 كيلومتراً. ويستدل من ذلك أن معظم الحيازات تقع قريبة من سكن الحائز. ولعل ذلك يؤدي إلى تحسين العمليات الإدارية للحائز في التخطيط والمراقبة والمتابعة، إضافة إلى تقليل كثير من التكاليف، خاصة تلك المتعلقة بمصاريف النقل والتنقل.

أما بالنسبة لموقع الحيازة في المناطق الإدارية (أ) و(ب) و(ج)، فتشير نتائج التحليل إلى سيادة الزراعة الصغيرة والمتوسطة على الكبيرة، من حيث العدد، وفي جميع المناطق. وكما أن نمط ملكية الحيازة هو السائد في الحصول على الحيازة، حيث تبلغ نسبة مالكي الحيازات 49% من مجموع الحيازات. أما نسبة الحائزين على الحيازات بطريقتي المحاصصة (على الحصة) والاستئجار فتصل إلى 32% و23% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن طريقتي المحاصصة والاستئجار هما الأكثر شيوعاً في الزراعة الصغيرة.

وتظهر نتائج تحليل الاستبيان، أن جميع أفراد العينة كانوا من الذكور، وذلك لانخفاض نسبة الإناث بين الحائزين، وبالتالي عدم المقدرة على الوصول لمعظمهن، إضافة إلى عدم تعاون من تم الوصول إليهن. ومن بين هؤلاء الذكور، نجد أن 95% منهم متزوجين، مما يضع عبئاً أكبر على الحائز في إعالته لنفسه ومن يعولهم.

يقع حوالي 70% من أفراد العينة ضمن الفئات العمرية التي تزيد عن الأربعين سنة، ولعل هذا يعطي مؤشراً على الخبرة الزراعية التي يتمتع بها الحائزون. وفعلاً، فإن الخبرة الزراعية التي يتمتع بها 71% من أفراد العينة تزيد عن عشرين عاماً. وبالرغم أن ارتفاع عدد سنوات الخبرة لدى المزارعين يؤدي إلى رفع سوية المزارع الإنتاجية والتسويقية، إلا أنها يمكن أن تمثل نوعاً من الجمود التكنولوجي خاصة عند الاعتماد على الخبرة أكثر من مواكبة التطورات التكنولوجية.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للحائزين، فتشير نتائج التحليل أن 56% منهم دون مستوى الثانوية، وأن 44% منهم حصلوا على شهادة الثانوية العامة أو أعلى. ويمكن أن يؤدي المستوى التعليمي المرتفع لدى المبحوثين إلى سرعة اكتساب التكنولوجيا وحسن التعامل معها.

يستخدم 71% من الحائزين المبحوثين دورة زراعية منتظمة، حيث تستخدم الأغلبية منهم الدورة الثنائية، أي تلك التي تمتد إلى سنتين. ولا شك أن استخدام الدورة الزراعية يؤدي إلى زيادة خصوبة التربة وتحسين واقع المكافحة البيولوجية للآفات الزراعية.

يشتري معظم الحائزين (65%)، وبغض النظر عن حجمهم، مياه الري من مالكي مصادر هذه المياه. وتتناسب ملكية الحائز لمصدر المياه طردياً مع حجم الحيازة، حيث نجد أن 7% من صغار الحائزين يملكون مصدر المياه، لتصل هذه النسبة إلى 9% من حائزين الحيازات الوسطى، ثم لترتفع إلى 30% من كبار الحائزين.

أما بالنسبة للحصول على المعدات الزراعية الثقيلة أو خدماتها، فتبلغ نسبة مالكي هذه المعدات 49% من إجمالي الحائزين، وهي مساوية لنفس نسبة الحائزين الذين يستأجرونها من أصحابها. أما نسبة مستأجري هذه المعدات عن طريق الجمعيات التعاونية، فلا تتعد 2%. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على ضعف العمل التعاوني من هذه الناحية. وكما هو متوقع، فإن نسبة مالكي المعدات الزراعية الثقيلة من كبار الحائزين تفوق نسبة تملك صغار الحائزين أو ذوي الحيازات المتوسطة.

يعمل 79% من الحائزين في حيازاتهم الزراعية. ويشغل هؤلاء الحائزون عملاً من أفراد العائلة الذكور والإناث بأجر مدفوع أو دون أجر، إضافة إلى تشغيل عمال ذكور وإناث من خارج أفراد العائلة. و يصل الحد الأقصى للعمال الذكور المشتغلين بأجر من خارج العائلة إلى 15 عاملاً، بمتوسط 2.09 عاملاً في الحيازة الواحدة. كما أن التشغيل من هذا النمط، خارج إطار العائلة، يزداد في الحيازات الكبيرة مقارنة بالصغيرة والمتوسطة، حيث يصل معدل عدد العاملين في الحيازة الواحدة إلى 3.42 من الذكور و2.67 من الإناث.

هنالك عدة طرق متاحة لتمويل المشتريات من مستلزمات الإنتاج الزراعي. ويمول معظم الحائزين مشترياتهم بطريقتين رئيسيتين. يأتي في المرتبة الأولى طريقة الشراء ديناً من تجار المواد الزراعية، حيث وصلت نسبة المشترين بهذه الطريقة 53% من الحائزين. وتأتي طريقة الدفع النقدي عن طريق ملاك الأراضي في المرتبة الثانية، فوصلت نسبة المشترين بهذه الطريقة إلى 45% من الحائزين. ومن الطرق الأخرى المستخدمة في شراء مستلزمات الإنتاج، ولكنها أقل أهمية من الطريقتين السابقتين؛ الدفع النقدي عن طريق المستأجر، والدين من تاجر مواد زراعية مقابل توريد الإنتاج له عند القطاف.

وتظهر النتائج كذلك، أن حاجة الحائزين للاقتراض من المؤسسات التمويلية تختلف باختلاف حجم الحيازة الزراعية، حيث يحتاج صغار الحائزين إلى القروض في معظم الأوقات ولكن ليس في جميعها. وتشير النتائج أيضاً، أن الحاجة إلى الاقتراض تقل كلما ازدادت مساحة الحيازة الزراعية.

وتؤكد النتائج أنه مع شعور الحائزين بحاجتهم إلى القروض، إلا أن 95% منهم لم يلجأ للقروض من المؤسسات التمويلية في السابق. ومما يجدر ذكره أن هذه النسبة تزداد مع زيادة مساحة الحيازة. أي أن كبار المزارعين كانوا أقل ميلاً في اللجوء إلى القروض. وكان من أهم الأسباب التي منعتهم من اللجوء إلى القروض، مرتبة حسب الأهمية النسبية، أسباب دينية، وعدم المقدرة على تقديم ضمانات، وارتفاع تكلفة القرض.

وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى أن 66% من الحائزين يدركون وجود نظام تأمين زراعي في دول أخرى، ولكن 84% منهم لا يعلمون بوجود نية لتطبيق هكذا نظام في الأراضي الفلسطينية. وفي نفس الوقت، فإن 61% منهم أعلنوا عن عزمهم الاشتراك في نظام التأمين المقترح، وأن 28% منهم لم يتخذوا قرارهم بعد. وكما أفاد 64% من الحائزين أنهم على استعداد للمساهمة بنسبة 1% من فاتورة مبيعاتهم في صندوق التأمين. وترتفع هذه النسبة إلى 84%، عند أولئك الذين أبدوا رغبة بالاشتراك في النظام.

وتشير النتائج إلى أن أكثر طرق تسويق المنتجات شيوعاً هو عن طريق تاجر يشتري المنتجات ويبيعها في أسواق الخضار المركزية المحلية 86% أو في أسواق الخضار الإسرائيلية 58%، ومنهم من يبيع لسائق شحن تنقل المنتجات إلى الأسواق المحلية 57%. كما أن هنالك طرقاً أقل أهمية من الطرق السابقة؛ كامتلاك وسيلة نقل خاصة بالحائز أو استئجاره لوسيلة نقل عامة.

وكان من أبرز مشاكل التسويق التي يعاني منها الحائزون؛ ارتفاع رسوم السوق المركزي، ومنافسة المنتجات الإسرائيلية، وتعدد الوسطاء. وهنالك مشاكل أخرى تواجه العملية التسويقية، ولكنها أقل أهمية من سابقاتها وهي؛ عدم وجود قانون ينظم سوق الخضار، وارتفاع تكاليف المواصلات، والحواجز العسكرية الإسرائيلية، وعدم وجود شركات تصدير أو شركات تصنيف وتدريج قريبة من مواقعهم.

وأخيراً، عبر الحائزون عن مشاكل أخرى يعانون منها يقع على رأسها؛ عدم توفر بعض أنواع الأسمدة الكيماوية، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بما فيها مياه الري، محدودية الإرشاد الزراعي، عدم مقدرة كثير من المزارعين، خاصة الصغار منهم على الوصول إلى التصدير.

وعلى ضوء هذه النتائج تتقدم الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- ✧ الإسراع في تطبيق نظام للتأمين الزراعي.
- ✧ تشجيع ومساعدة أصحاب الآبار على تحويل آبارهم للعمل على الكهرباء بدلاً من الديزل.
- ✧ حل مشكلة عدم توفر الأسمدة الكيماوية مع الجانب الإسرائيلي
- ✧ تشجيع قيام تعاونيات في مجالات شراء مستلزمات الإنتاج، وتسويق المحاصيل.
- ✧ تشجيع مؤسسات التمويل الصغير على التعامل مع صغار المزارعين
- ✧ تفعيل دور الإرشاد الزراعي في نقل التكنولوجيا (البيولوجية والكيماوية والميكانيكية) الحديثة لصغار المزارعين
- ✧ تشجيع صغار المزارعين على استخدام الدورة الزراعية، لما لها من تأثير على خصوبة التربة والمكافحة البيولوجية.

1- مقدمـــــة

تلعب المنشآت الصغيرة جداً والـصغيرة والمتوسـطة (ص.ص.م) دوراً هامـاً فـي اقتصاديات الدول المختلفة، النامية أو المتقدمة على حد سـواء. وتعـود أهميـة هـذه المنشآت كونها تساهم بصورة واضحة في إنتاج أشكال مختلفة من الـسلع والخـدمات، وكونها تساهم أيضاً في تشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة في الاقتصاد. ويشكل عـدد المنشآت (ص.ص.م) عادة نسبة كبيرة من مجموع عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد.

وأشارت دراسة حديثة أعدها معهد ماس (عيطاني والحاج علي، 2009) إلى المـشاكل المشتركة التي تعاني منها المنشآت (ص.ص.م) في الأراضي الفلسطينية. يمكن إيجاز هذه المشاكل على النحو التالي: غياب البيئة القانونية والتشريعية المنظمة لعمـل هـذه المنشآت، وعدم وجود قانون يعترف بها، وعدم وجود تعريف محدد لها، وعدم وجـود نظام إحصائي لتتبع عمل تلك المنشآت ومراقبتها، انخفاض نسبة التمويل المقـدم لهـا، وضعف الخبرة التسويقية للمنتجين. كما يعتبر تدني الخبرة والمهارة لدى العاملين فـي هذه المنشآت من أهم المشاكل التي تواجهها، حيث ينعكس ذلك سـلباً علـى الإنتـاج والإنتاجية التي تلعب دوراً هاماً في تعزيـز القـدرة التنافـسية. وتعـاني المنـشآت (ص.ص.م) أيضاً من تدني مساهمتها في القيمة المضافة على الرغم من ارتفاع عددها من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وعدد العاملين فيها أيضا.

وأشارت دراسة حديثـة أخـرى أعـدها المعهـد (حامـد وآخـرون، 2009) إلـى تجارب الدول الأخرى فـي مجـال المنـشآت (ص.ص.م) وكيفيـة الاسـتفادة مـن هذه التجارب في فلـسطين. ومـن أهـم تلـك الـدروس: إقـرار قـوانين تتـضمن تعريف (تصنيف) واضح للمنشآت، تسهيل عمليـة التـسجيل والتـرخيص (المكتـب الواحد: يضم جميع الجهات المعنية بالتـسجيل)، تقـديم الحـوافز اللازمـة لتـسهيل عمل المنشآت كالإعفـاءات الـضريبية مباشـرة وغيـر مباشـرة والحمايـة ضـد الإفلاس ومنح الحـق الحـصري لإنتـاج سـلع معينـة لهـذه المنـشآت وبـشراء

الحكومة بعض السلع من إنتاجها، وتسهيل وصول المنشآت لمصادر التمويل، وإنشاء مركز دعم أو مركز يقدم خدمات للمنشآت (ص.ص.م)، بحيث يتم تقديم الدعم والمساندة لهذا المركز من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وتقدم كل جهة خبراتها في المجال الذي تعمل فيه، وبالتالي يعمل المركز على تقديم خدماته إلى المنشآت (ص.ص.م)، ويفترض أن يستمر هذا الدعم من لحظة إنشاء المنشآت (ص.ص.م) حتى دخولها السوق المحلي أو وصول منتجاتها للأسواق الخارجية. ولضمان وصول خدمات المركز لجميع المنشآت، يتم إنشاء فروع تابعة له في كافة المحافظات، وفروع أصغر في القرى والمدن لضمان.

ولا تخفى أهمية القطاعات التنموية، الزراعة والصناعة والإنشاءات، في أي مجتمع من المجتمعات سواء من جانب إنتاج السلع التي يحتاجها المجتمع أو من جانب استيعاب الأيدي العاملة في هذه القطاعات. وتشير البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هذه القطاعات الثلاثة أسهمت بإنتاج حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2007، كما أنها شغلت حوالي 40% من القوة العاملة الفلسطينية في نفس العام (ماس، 2009).

أما بالنسبة لقطاع الزراعة على وجه الخصوص، فقد أسهم في العام 2007 بما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أنه استوعب 15.6% من الأيدي العاملة. وفي الموسم الزراعي 2007/2006، شكلت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل المروية 11.8% من مجموع المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية، وفاقت إنتاجية الدونم المروي إنتاجية نظيره البعلي بحوالي 28 ضعفاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ). وقدرت نتائج المسح الزراعي الهيكلي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الموسم الزراعي 2005/2004 أن الحيازات الزراعية النباتية هي الأكثر شيوعاً، حيث وصلت نسبتها حوالي 70% من مجموع الحيازات. وكما قدرت نتائج المسح أن الحيازات الصغيرة هي الأكثر شيوعاً بين

الحيازات، حيث تصل نسبة الحيازات التي تقل مساحاتها عن 10 دونمات إلى أكثر من 58% من عدد الحيازات الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

1-1 مشكلة الدراسة

نظراً لتعدد المشاكل التي تواجهها المنشآت (ص.ص.م)، ونظراً لأهمية القطاع الزراعي كأحد القطاعات التنموية، إضافة إلى أهمية القطاع الزراعي المروي من حيث الإنتاجية والإنتاج في الأراضي الفلسطينية، ولكثرة عدد الحيازات الزراعية وصغر حجمها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى وصف القطاع الزراعي النباتي المروي الصغير والمتوسطة، ومقارنتها بالزراعات المروية الكبيرة ومحاولة استكشاف المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، واقتراح بعض السياسات التي تساهم في حل مشاكله، مما يؤدي إلى تنميته وتطويره.

وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هي الخصائص الأساسية للحيازات الزراعية النباتية المروية الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي الخصائص الأساسية للحائزين الزراعيين على تلك الحيازات؟
- كيف يحصل الحائزون على الموارد الإنتاجية الزراعية الأساسية (الأرض والمياه والمعدات والعمالة الزراعية) ونوعيتها وتكلفتها؟
- كيف يمولِ الحائزون عمليات الإنتاج الزراعي، وكيف ينظرون إلى مصادر التمويل والإقراض المتوفرة لهم؟
- هل لدى الحائزين استعداد للاشتراك في التأمين الزراعي؟ وما مدى استعدادهم للمساهمة في صندوق التأمين الزراعي؟
- كيف يسوِق المزارعون منتجاتهم؟ وما هي المشاكل التي تواجههم عند تسويق منتجاتهم؟
- ما هي المشاكل التي يعاني منها المزارعون؟ وكيف يمكن حلها من وجهة نظرهم؟

1-2 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من استهدافها لفئة صغار المزارعين الذين جرت العادة على اعتبارهم من أكثر فئات المنتجين ضعفاً، بسبب تعرضهم لأنواع مختلفة من المخاطر، كأحوال الطقس والظروف السياسية وتقلباتهما. وتأتي أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمزارعين في أنها تركز على المشاكل التي يعانون منها، وتأخذ بعين الاعتبار وجهات نظرهم في حلها، وذلك من خلال استبيان خاص تم إعداده وتطويره وتوزيعه على عينة منهم.

وإلى جانب المزارعين، يمكن للحكومة الاستفادة من نتائج الدراسة، حيث أن الدراسة تسعى إلى اقتراح سياسات اقتصادية يمكن أن يتبعها صانع القرار في حل مشاكل القطاع الزراعي عامة، وهذه الفئة من المزارعين على وجه الخصوص. ويمكن أن يؤدي حل مشاكل هذه الفئة من المزارعين إلى تنمية وتطور هذا القطاع الفرعي (المروي الصغير والمتوسط) من القطاع الزراعي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ومعدلات الفقر السائدة بين أفراد المجتمع الفلسطيني. ناهيك أن زيادة الإنتاجية والإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تقليل المستوردات أو زيادة الصادرات أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، وبالتالي وميزان المدفوعات.

1-3 أهداف الدراسة

من خلال طرح مشكلة الدراسة وأسئلتها أعلاه، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على خصائص صغار الحائزين (المزارعين) وعلى خصائص حيازاتهم (مزارعهم).
- التعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها الحائزون بخصوص وفرة الموارد الإنتاجية الأساسية (الأرض، المياه، والعمالة الزراعية).

- التعرف على وجهات نظر المزارعين بخصوص عمليات التمويل والتأمين والتسويق الزراعية.
- فهم المشاكل العامة التي يعاني منها صغار الحائزين، وكيف يرون حلها.
- مقارنة تلك المشاكل بين الأحجام المختلفة للمزارع الفلسطينية.
- اقتراح سياسات اقتصادية، يمكن استخدامها من قبل صانع القرار الفلسطيني للمساعدة في حل مشاكل هذا النمط من الزراعة.

1-4 منهجية الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تم اللجوء للمصادر الأولية والثانوية للبيانات. بالنسبة للمصادر الأولية، فقد تم إعداد وتطوير استبيان خاص بالمزارعين تم توزيعه على 388 مزارعاً في محافظات الضفة الغربية التي تنتشر فيها الزراعة المروية. وكقد تم توزيع الاستبيان حسب الأهمية النسبية لكل محافظة من مجموع المساحات المروية في هذه المحافظات، وكان التوزيع على النحو التالي؛ محافظة أريحا 131 استبياناً، ومحافظة جنين 60 استبياناً، ومحافظة طوباس 58 استبياناً، ومحافظة طولكرم 49 استبياناً، و30 استبياناً في كل محافظة من محافظات نابلس وقلقيلية والخليل. إضافة إلى الأسئلة العامة حول كل من الحيازات الزراعية والحائز نفسه، احتوى الاستبيان على أسئلة تتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية والتمويل الزراعي والتأمين الزراعي والعملية التسويقية.

كما لجأت الدراسة إلى إجراء العديد من المقابلات مع عدد من المسؤولين في مديرية زراعة طولكرم، ومع ممثلين عن كل من جمعية باقة الشرقية وجمعية ذنابة التعاونيتين، ومع مزارعين ذوي خبرة في العمل الزراعي، ومع بعض التجار الذين يشترون المنتجات الزراعية من المزارعين لبيعها في الأسواق المحلية أو في الأسواق الإسرائيلية.

أما المصادر الثانوية للبيانات، فتمثلت في النشرات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية. ومن أهم المتغيرات التي تم الحصول على بيانات حولها: مساحة الأرض في الضفة الغربية واستخداماتها المختلفة، المساحات المروية والمحاصيل الزراعية المروية، الحيازات الزراعية وخصائص هذه الحيازات وخصائص الحائزين لها.

وأخيراً، استطلعت الدراسة العديد من الدراسات السابقة حول موضوع الزراعة الصغيرة والمشاكل التي تعاني منها في دول مختلفة من العالم، بما فيها الأراضي الفلسطينية. وقد تم تلخيص أهم ما ورد فيها في الفصل الثاني من الدراسة.

1-5 حدود الدراسة

واجه إعداد هذه الدراسة العديد من المحددات والعقبات، لعل أهمها اختلاف مشاكل قطاع الثروة الحيوانية عن مشاكل الثروة النباتية، مما جعل الدراسة تتوجه نحو قطاع الثروة النباتية. وعلى وجه الخصوص، تبحث الدراسة في واقع قطاع المحاصيل المروية ليس لأهمية هذا القطاع من ناحية المساحة المزروعة فهي تمثل 11.8% منها، وإنما لأهميتها النسبية من ناحية الإنتاجية، كما نوَهنا في التمهيد لهذا الفصل، وكما سنفصله لاحقا في الفصل الثالث من الدراسة.

إضافة إلى ذلك، فإن مشاكل القطاع الزراعي في قطاع غزة بسب الحصار الإسرائيلي، تختلف عن تلك المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع في الضفة الغربية. وعلى رأس المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في قطاع غزة؛ عدم وصول قطع الغيار للمعدات الزراعية الثقيلة لغايات الصيانة لهذه المعدات، وعدم وصول مستلزمات الإنتاج الأخرى كالأسمدة والكيماويات والمبيدات، إضافة إلى زيادة ملوحة مياه الري في القطاع بسبب الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية في حوض المائي الغربي. لذلك، فإن الدراسة ستبحث في الواقع الزراعي الصغير والمتوسطة في الضفة الغربية دون قطاع

غزة، مع اقتراح إعداد دراسة خاصة حول هذا الواقع في قطاع غزة، وتحديداً بعد رفع الحصار عنه وتعود الظروف إلى وضعها الطبيعي هناك.

1-6 محتوى الدراسة

تتكون الدراسة من ستة فصول، بما فيها الفصل الأول التمهيدي هذا، الذي يوضح مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها وحدودها ومحتواها. يتناول الفصل الثاني مراجعة لبعض الأدبيات والدراسات التي تتعلق بالزراعة الفلسطينية مع التركيز على مواضيع هامة، كاستخدام الموارد الإنتاجية الزراعية والتمويل والتأمين والتسويق الزراعي، وفي دول أخرى من مناطق مختلفة حول العالم. ويعطي الفصل الثالث وصفاً للواقع الزراعي في الأراضي الفلسطينية مع التركيز على الزراعة المروية وإنتاجية الدونم الواحد. أما الفصل الرابع، فقد خصص لوصف العينة التي تم توزيع الاستبيان عليها، من حيث موقع المزرعة ومساحتها ومعلومات عامة عن الحائزين كأعمارهم ومستواهم التعليمي وخبرتهم الزراعية وغير الزراعية. ويستعرض الفصل الخامس نتائج تحليل الاستبيان، خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية وعمليات التمويل والتأمين والتسويق الزراعية. ويعطي الفصل السادس والأخير، عرضاً لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، ثم نعرِج على بعض السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحسين واقع الزراعة الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية.

2- مراجعة أدبيات ودراسات سابقة

يستطلع هذا الفصل مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة التي بحثت في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية وفي بعض دول العالم الأخرى، متقدمة ونامية. وسيتم التركيز على0 المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع التنموي الهام بصورة عامة، مع التركيز على الزراعة الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة حيثما أمكن.

2-1 الزراعة الفلسطينية

تعتبر الزراعة، تاريخياً، من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين ليس فقط من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة، وإنما هي طريقة حياة لكثير من المشتغلين فيها. إضافة إلى ذلك، تعد الأرض الزراعية مورداً إنتاجياً هاماً في هذا القطاع الحيوي، عدا عن أنها تمثل جانباً من جوانب الصمود للشعب الفلسطيني ومقاومته للاستيطان الذي يقلص ليس فقط المساحات الزراعية (المزروعة والقابلة للزراعة)، ولكنه يمكن أن يمتد نحو الاستخدامات الأخرى للأراضي كالاستخدام الصناعي والسكني.

استعرضت دراسة مكحول وآخرين (2005) سبل تحسين ربحية المزارعين المتضررين بجدار الفصل في محافظتي طولكرم وقلقيلية. واعتمدت الدراسة بصورة أساسية على استبيان تم توزيعه على عينة تتكون من 200 مزارعاً من المحافظتين. وكان من أبرز النتائج التي ظهرت عند تحليل بيانات الاستبيان صغر حجم الحيازات في المحافظتين، حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة المكشوفة قبل بناء الجدار تسعة دونمات، انخفضت إلى سبعة دونمات بعد بناءه. وأظهرت الدراسة أن المزارعين يعانون من مشاكل عديدة أهمها؛ صعوبة الوصول إلى مزارعهم، وضعف التسويق، وارتفاع تكاليف النقل وكذلك تكاليف الإنتاج، ومحدودية الإرشاد الزراعي. وأما أهم

التوصيات التي قدمتها الدراسة فكانت؛ ضرورة حماية السوق، وتسهيل حركة المنتجات الزراعية عبر الحواجز والبوابات، وضرورة متابعة المزارعين بالإرشاد الزراعي اللازم، وتقديم الدعم المالي والعيني للمزارعين، وتحسين شبكات الطرق وشبكات المياه، وتوفير قروض ميسرة للمزارعين المتضررين، ودعم مشاريع استصلاح الأراضي.

وتعرضت دراسة صبري (2008) لقضية تمويل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن القطاع الزراعي أقل القطاعات الاقتصادية استخداماً للنظام المصرفي، كما أنه يعتبر من أقل القطاعات استفادة من القروض الصغيرة. وأوضحت الدراسة أن أفضل خيارات المزارعين لتمويل نشاطهم الزراعي هو من خلال جمعيات التسليف الزراعية. وقد رفض 20% من المزارعين التعامل مع القروض لأسباب دينية، و أوضحت الدراسة أن ما يزيد عن 50% منهم يفضلون الكفالات والشيكات الشخصية، وأن معظمهم يرفض تقديم الأرض كرهن مقابل القروض، مع قبولهم فكرة ربط القروض بالعملية التسويقية لمنتجاتهم. وترى الدراسة أن نجاح التمويل الزراعي من خلال النظام المالي الرسمي أو غير الرسمي يتطلب ربط العملية بنظام تأمين ضد المخاطر الطبيعية. وأوصت الدراسة بإصدار قانونين أحدهما خاص بعملية التأمين الزراعي بينما يختص الآخر بتنظيم مؤسسات الإقراض من غير البنوك. وأوصت الدراسة كذلك، بالسماح لكل من التعاونيات والشركات الهادفة للربح والجمعيات غير الهادفة للربح بمزاولة النشاطات التمويلية.

وهدفت دراسة برغوثي (2009) إلى التعرف على ميل المزارعين نحو المشاركة في برنامج تأمين زراعي، من حيث وعيهم بالمخاطر المحيطة بنشاطاتهم الزراعية، ومدى استعدادهم لمواجهتها، ومشاركتهم في البرنامج المقترح. وأوضحت الدراسة أن البرنامج المقترح يعاني العديد من الصعوبات يأتي على رأسها صغر حجم الحيازات الزراعية وتدني الدخل الناتج عنها. وفي مجال تنفيذ البرنامج، اقترحت الدراسة أفكاراً على

مستويات مختلفة. وكان من بين ما اقترحته من أفكار على المستوى الاقتصادي–الاجتماعي، الاهتمام بالبعد التنموي للتقليل من تدهور الوضع الاقتصادي لسكان الريف والمزارعين التقليديين وتعزيز دخلهم وتوطيد علاقتهم بالزراعة، والاهتمام بالبعد التجاري الذي يعتمد على السوق عن طريق تقاسم المخاطر مع شركات التأمين وتوزيعها على مناطق عدة.

2–2 الزراعة في دول العالم

تستعرض دراسة لويك وآخرين (Loek, et.al, 1999) أهمية الابتكارات والاختراعات خاصة لإيجاد نوع من التنافسية للمشاريع. ويؤكد الباحثون على أن عملية الابتكار والاختراع عملية معقدة تعتمد على تفاعل مجموعة من شبكات التعلم أو عن طريق التجربة والخطأ. ويركز الباحثون على أهمية وجود مؤسسات من خارج المنشآت (ص.ص.م) تساعد في عملية الابتكار والاختراع التي تخص هذه المنشآت. ويرى الباحثون أنه يتوجب على المنظمات القطاعية والأقاليم أن تلعب دوراً في دعم عملية الابتكار والاختراع، وفي نقل المعرفة والتكنولوجيا. ويتركز هذا الدور على كيفية تنظيم المزارعين لشبكات المعرفة لديهم حتى يكون لدى العاملين في منشآتهم المقدرة على التعلم والاستفادة من الابتكارات والاختراعات. ويكون لدى صاحب المشروع في المنشآت الصغيرة دور محوري في عملية الابتكار والاختراع عندما يكون لديه المقدرة على التعلم بصورة مهنية. وفي القطاعات التي تمتاز باستخدام مكثف للتكنولوجيا، كما في **الزراعة** الألمانية، فإن عملية التعلم في الابتكارات والاختراعات تصبح هامة جداً لضمان استمرارية المنشآت في هذه القطاعات. وكما يركز الباحثون أيضاً على دور التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات الوساطة المعرفية.

ويؤكد تامبونان (Tambonan, 2008) على أهمية تطوير المنشآت (ص.ص.م) في اندونيسيا، حيث أن هذه المنشآت تشكل أكثر من 90% من الشركات هناك، وتشغل أكثر من90% من القوة العاملة، خاصة النساء والشباب. ويوضح الباحث أن أغلبية

المنشآت (ص.ص.م)، خاصة الصغيرة جداً منها، تنتشر بصورة واسعة خاصة في المناطق الريفية، ولذلك، فهي تتركز في القطاع الزراعي وتعتمد على التشغيل الذاتي.

وفي بيان صحفي لبنك دينز (DenizBank, 2009)، أظهر البنك التزاماً واضحاً على دعم **الزراعة** التركية وتحديثها، خاصة من جهة زيادة الإنتاجية في هذا القطاع وتحسين قدرة المزارعين التنافسية في الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار، أصدر البنك بطاقات ائتمانية للمزارعين الأعضاء في غرفة زراعة مدينة سوك، ليتمتع المزارعون من خلال هذه البطاقات بالتسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك، حيث يستطيع المزارعون الأعضاء شراء كافة احتياجاتهم من تجار مواد زراعية كان قد تم الاتفاق معهم مسبقاً لقبول هذه البطاقات. وإلى جانب التسهيلات الائتمانية، يقدم البنك مجموعة من الخدمات الاستشارية للمزارعين عن طريق المعارف التي يمتلكها مهندسون زراعيون تم توظيفهم في البنك خصيصاً لهذه الغاية. وتجدر الإشارة إلى أهمية هذه البطاقة الفريدة، هي أن المزارع يقوم بسداد ما عليه من ديون مرة واحدة في السنة عند موسم الحصاد.

ويقوم مركز الخبراء فيستا في أرمينيا (VISTAA, 2005)، بعقد دورات تدريبية لأصحاب المنشآت (ص.ص.م) على وجه العموم، وتلك العاملة في القطاع الزراعي على وجه الخصوص. وينفذ المركز هذه الدورات بسبب المشاكل التي يعاني منها قطاع المنشآت (ص.ص.م)، ومن أبرز هذه المشاكل ما يتعلق بالضرائب والفساد والجوانب القانونية ومسائل التمويل، والتي في حال علاجها ستؤدي إلى مزيد من النمو والتطور في البلاد.

وبوجهة نظر القائمين على المركز، تعاني المنشآت الصغيرة الزراعية ليس فقط في نفس المشاكل التي تعاني منها المنشآت (ص.ص.م) عامة، وإنما تعاني أيضاً من مشاكل وعوائق أخرى، تتعلق بالمناطق الريفية في أرمينيا. وعليه، يقوم المركز بتدريب صغار المزارعين للاستفادة من التطور والتحديث الزراعي في مناطق العالم

المختلفة. وبناء على دراسات استطلاعية، يقوم المركز بالتركيز على دورات في المجالات الأربع التالية: صناعة الألبان ومشتقاتها، المحاسبة ومسك الدفاتر، وتصنيع الفواكه وتخزينها، والاهتمام بالثروة الحيوانية.

وقامت الحكومة الكندية (Government of Canada, 2005) بإجراء دراسة حول تمويل المنشآت (ص.ص.م) في العام 2001. وقد تمت الدراسة التي كانت تهدف أساساً إلى معرفة أثر التباطؤ الاقتصادي في تلك الفترة على هذه المنشآت، خاصة من حيث قدرتها على الوصول إلى التمويل اللازم. وبالتحديد، أرادت الحكومة الكندية أن تعرف فيما إذا غيرت هذه المنشآت من سلوكها في العام 2001 كردة فعل لما كان يحدث في حينه في الأسواق. ووجدت الدراسة إلى إن اللجوء للقروض كانت الطريقة الأبرز للحصول على التمويل، وأن 18% من المنشآت (ص.ص.م) قد طلبت تمويلاً خارجياً في ذلك العام، وأن 80% من هذه الطلبات قد تمت الاستجابة لها. ولعل من أبرز النتائج التي توصل إليها المسح أن أغلب الموافقات التي تم الحصول عليها، حوالي 94%، كانت من نصيب المنشآت الزراعية، تماماً كما كان الحال في العام 2000.

وفي تقريره السنوي للعام 2005، أشار البنك المركزي الماليزي إلى إن ما يقارب 99.2% من المنشآت الماليزية هي منشآت (ص.ص.م)، شكلت المنشآت الصغيرة الزراعية ما يقارب 26% منها. وتنخرط المنشآت الزراعية الصغيرة عادة في إنتاج المحاصيل الغذائية، وإنتاج وتسويق ثمار الفاكهة، إضافة إلى تربية الثروة الحيوانية. وقد بادرت العديد من المؤسسات الحكومية إلى تنفيذ العديد من الإجراءات والبرامج لدعم وتطوير هذه المنشآت، حيث هدفت هذه البرامج إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المنشآت، خاصةً تلك التي ترغب في تطوير نفسها وتعمل جاهدة لتحقيق ذلك. وتتلخص أهم هذه الإجراءات في عملية تطوير البنية التحتية، وبناء القدرات لدى العاملين في هذه المنشآت، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.

وتركز دراسة للباحث فاختانج (Vakhtang, 2007) على أهمية تطوير المنشآت (ص.ص.م) في جورجيا كوسيلة أساسية لنمو وتطور المجتمع بصورة عامة. وتشير الدراسة بداية إلى الظروف التنظيمية والقانونية والضريبية التي تعيشها هذه المنشآت، حيث تعمل تلك الظروف في الغالب ضد مصلحة هذه المنشآت ولا تقوي فرص نموها وتطورها. وتركز الدراسة على أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الزراعية تتناقص وبصورة مستمرة. ويعزى الباحث هذا التناقص إلى عاملين هما ارتفاع نسبة الفوائد على القروض وعدم مناسبة الظروف الجوية التي سادت خلال الأعوام السابقة لظروف الإنتاج الزراعي، الأمران اللذان أديا إلى خسارة فادحة للمزارعين مما اضطرهم لتغيير مجال عملهم. وإلى جانب هذين العاملين، هنالك عوامل أخرى قوَضت تطور القطاع الزراعي بصورة عامة. ومن أهم هذه العوامل نظام الري غير المتطور، وانخفاض كفاءة الأرض الزراعية، وقدم المعدات الزراعية وعدم تحديثها. ومن بين مجموعة من التوصيات، يوصي الباحث بضرورة التركيز على النظام التعليمي الذي يدعم ويساهم في تطوير المنشآت (ص.ص.م) وعملية التشغيل الذاتي للأفراد، وذلك بالتركيز على التعليم المهني بما في ذلك التعليم الزراعي.

وفي دراسة تقيمية لواقع المنشآت (ص.ص.م) في نيجيريا تم إعدادها عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID, 2005)، تمت الإشارة إلى المنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة. ويشير التقييم إلى أن القطاع الزراعي النيجيري يتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج محاصيل زراعية وحيوانية متنوعة، بسبب تنوع المناطق البيئية الزراعية في البلاد. ومن أهم المحددات الذي يواجهها القطاع الزراعي النيجيري تدني مستوى التكنولوجيا وصعوبة الوصول إلى التمويل الكافي. ويشير التقييم إلى أن القطاع الزراعي النيجيري كان يساهم بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الستينات من القرن الماضي، غير أن هذه المساهمة انخفضت إلى حوالي 43% في بداية القرن الحالي. وإلى جانب مسألة التمويل، فإن أهم مشكلة تواجه المزارع النيجيري هي مشكلة توفر الأسواق للمنتجات التي ينتجها. وإلى جانب الطلب على الخدمات التمويلية، فإن المزارعين النيجيريين يطلبون خدمات أخرى غير تمويلية، ومن

أهم هذه الخدمات الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة، وتصنيع المنتجات التي ينتجونها للوصول بهذه المنتجات إلى الأسواق العالمية. ويدعو التقييم إلى الشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج، لأن من شأن ذلك تخفيض تكاليف الإنتاج بحوالي 10%.

وفي دراسة قدمها الباحث كاراتاس (Karatas, 2006) للمؤتمر الدولي الثامن حول التجارة والاقتصاد، أشارت إلى حداثة التمويل الصغير في تركيا، وإلى أن هذا النوع من التمويل يركز على تمويل الأنشطة غير الزراعية وعلى تمويل الرجال وليس النساء. وتختتم الدراسة بالقول على أن عملية الإقراض الصغير بطيئة، وأن عملية توزيع القروض تبقى محدودة حتى بعد الموافقة عليها، إضافة إلى أن استفادة القطاع الزراعي من هذه القروض كانت ولا زالت محدودة.

3- الزراعة الفلسطينية

يعطي هذا الفصل وصفاً لبعض الخصائص العامة للأراضي الزراعية واستخداماتها وإنتاجيتها مع مقارنة إنتاجية المروي مع البعلي منها. كما تعطي وصفاً للحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين، وذلك من واقع المسح الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للموسم الزراعي 2005/2004.

3-1 استخدامات الأراضي الفلسطينية

أشارت النتائج الأساسية لاستخدامات الأراضي الفلسطينية، في العام 2006، إلى أن مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة وصلت إلى 2,559.2 مليون دونم، ويمثل ذلك، كما يشير الشكل 1، حوالي 42% من مجموع مساحة الأرض. وتشير النتائج أيضاً إلى أن نسبة الأراضي المكشوفة (التي لا يوجد بها غطاء نباتي، أو التي يوجد بها غطاء نباتي غير ذي قيمة) 29%، وأراضي المراعي 13%، والأراضي المخصصة للأبنية الفلسطينية 7%، والأراضي المقامة عليها مباني المستعمرات الإسرائيلية وجدار الفصل 4% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ).

وتظهر بيانات العام 2007، أن إنتاجية الأرض المروية (المعتمدة على مياه الري الاصطناعية سواء كانت جوفية أو سطحية) تصل إلى حوالي 4,714 كيلو غراماً (كغم) للدونم الواحد، بينما لا تتجاوز إنتاجية الأرض البعلية (المعتمدة على مياه المطر) 171 كغم/الدونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ). وبذلك فإن إنتاجية الدونم المروي تصل إلى حوالي 28 ضعف إنتاجية الدونم البعلي. ويشير ذلك بوضوح إلى أهمية الزراعة المروية في الزراعة الفلسطينية. وعند الحديث عن محاصيل نباتية بعينها، فإن إنتاجية الدونم المروي من البندورة المزروعة تحت البيوت البلاستيكية تصل إلى حوالي 30 ضعف إنتاجية الدونم البعلي حيث تصل إنتاجية الدونم المروي إلى حوالي 16,744 كغم، بينما لا تتجاوز إنتاجية الدونم المزروع بعلاً أكثر من 560 كغم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ب).

شكل 1: التوزيع النسبي للغطاء الأرضي في الأراضي الفلسطينية، 2006

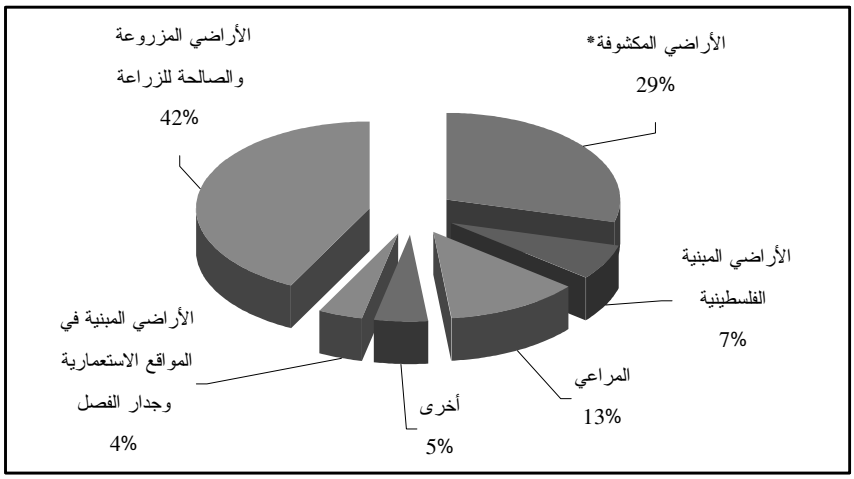

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2007، كانون أول، 2008

* الأراضي المكشوفة هي التي لا يوجد بها غطاء نباتي أو التي يوجد بها غطاء نباتي غير ذي أهمية

3-1-1 الأراضي المروية في الأراضي الفلسطينية

بلغ مجموع المساحة المزروعة الإجمالية في الأراضي الفلسطينية في العام 2007 حوالي 1,500.2 مليون دونم. وقد توزعت هذه المساحة بين 1,164.9 مليون دونم لزراعة المحاصيل الدائمة (أشجار الفاكهة والأشجار الحرجية)، 335.9 مليون دونم للمحاصيل المؤقتة (الخضراوات والحبوب).

وعند توزيع الأراضي المزروعة حسب طريقة الري، يتضح أن مساحة الأرض البعلية تصل إلى 1,323.6 مليون دونم، بينما تصل مساحة الأرض المروية إلى 176.6 مليون دونم. ويعطي الشكل 2 تفصيلات أكثر حول توزيع استخدامات الأراضي بين المروي والبعلي. ويتضح من الشكل أن 72% من مجموع الأراضي يخصص لزراعة المحاصيل الدائمة المعتمدة على مياه الأمطار، وأن 16% من مجموع الأراضي يخصص لزراعة المحاصيل المؤقتة المعتمدة على مياه الأمطار. وفي المقابل، نجد أن

6.3% من مجموع الأراضي الزراعية تزرع بالمحاصيل المؤقتة المروية. وأن 5.5% من مجموع الأرض الزراعية تخصص لزراعة المحاصيل الدائمة المروية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ).

شكل 2: التوزيع النسبي للأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية حسب النمط الزراعي والري، 2007

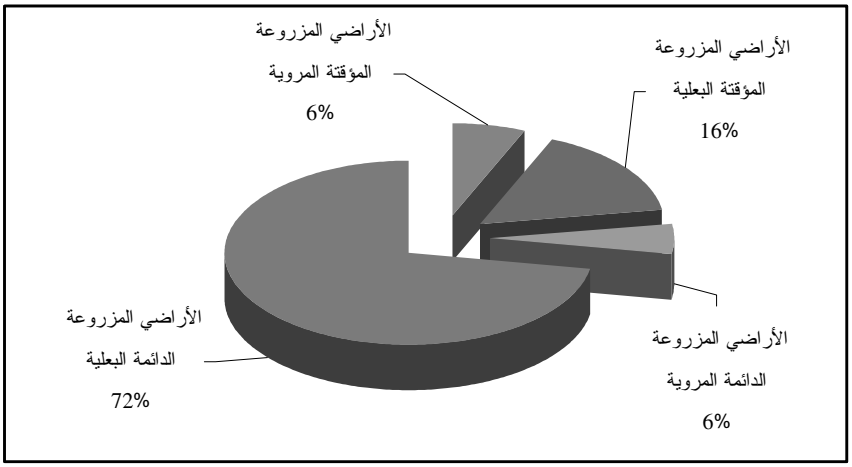

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2007، كانون أول، 2008

ويبين الجدول 1 إجمالي المساحات المزروعة في الأراضي الفلسطينية والمساحات المزروعة رياً وتلك المزروعة بعلاً للفترة الزمنية 1999–2007. وتشير بيانات الجدول أن إجمالي المساحة المزروعة تتراوح بين 1,368.2 و1,516.3 مليون دونم بمعدل سنوي يصل إلى 1,482.4 مليون دونم. وتصل نسبة الأراضي المروية إلى حوالي 11% من مجموع المساحة المزروعة، بينما تصل نسبة الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار 89% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ).

جدول 1: مساحة الأرض الزراعية الإجمالية والمروية والبعلية، الأراضي الفلسطينية، 1999-2007

السنة	مجموع المساحة (مليون دونم)	المساحة المروية (مليون دونم)	نسبة المروي من المجموع (%)	المساحة البعلية (مليون دونم)	نسبة البعلي من المجموع (%)
1999	1,368.2	156.0	11.40	1,212.2	88.60
2000	1,514.8	161.6	10.67	1,353.2	89.33
2001	1,495.0	162.1	10.84	1,332.9	89.16
2002	1,516.3	162.2	10.70	1,354.1	89.30
2003	1,486.5	153.3	10.31	1,333.2	89.69
2004	1,488.1	158.2	10.63	1,330.0	89.37
2005	1,490.6	153.8	10.32	1,336.8	89.68
2005	1,481.5	165.1	11.14	1,316.4	88.86
2007	1,500.2	176.6	11.77	1,323.6	88.23
المعدل	1,482.36	160.99	10.87	1,321.31	88.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات استخدام الأراضي، 2007، كانون أول 2008

أما بالنسبة للمحاصيل المزروعة تحت الري في الأراضي الفلسطينية فهي محاصيل متنوعة من الخضروات والفاكهة. ومن أهم الخضروات المزروعة رياً البندورة والخيار والبطاطا والباذنجان والفلفل الأخضر والملفوف والزهرة والفاصوليا والفول الأخضر والكوسا والملوخية والبصل الأخضر. أما أهم الأشجار المثمرة المزروعة تحت الري فهي؛ البرتقال والعنب والليمون والكلمنتينا والنخيل والموز.

3-1-2 إنتاجية الأراضي المروية في الأراضي الفلسطينية

يعرض الجدول 2 معدل إنتاجية الدونم المروي ومعدل إنتاجية الدونم البعلي للفترة 1999-2007. وكما هو متوقع، فإن الفجوة بين معدل إنتاجية الدونم في الحالتين كبيرة، حيث تشير بيانات الجدول أن معدل إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين 4,783 كغم/الدونم إلى 5,134 كغم/الدونم ليصل المعدل السنوي للفترة 1999-2007 إلى 4,783 كغم/الدونم. أما إنتاجية الدونم المعتمد على مياه الأمطار، فتتراوح بين 108 كغم/الدونم و314 كغم/الدونم، بمعدل يصل إلى 221 كغم/الدونم.

ومن المعلومات التي أوردناها أعلاه، يمكن ملاحظة أن معدل إنتاجية الدونم المروي للفترة 1999–2007، يصل إلى 22 ضعف معدل إنتاجية الدونم البعلي لنفس الفترة الزمنية. كما يلاحظ أن معدل إنتاجية الدونم المروي أكثر استقراراً من معدل إنتاجية الدونم البعلي، حيث تبلغ نسبة التغير بين أعلى قيمة لإنتاجية الدونم المروي وأقل قيمة لها 6% فقط، بينما تبلغ هذه النسبة في حالة الدونم البعلي 191%، أي حوالي الضعفين. ويعود عدم الاستقرار في إنتاجية الدونم البعلي إلى تذبذب معدلات تساقط الأمطار من سنة إلى أخرى.

ومما لا شك فيه، أن استقرار الإنتاجية وبالتالي الإنتاج، سيعملان على استقرار دخل المزارع وعدم تذبذبه بصورة كبيرة من موسم زراعي إلى آخر، الأمر الذي يؤكد مجدداً على أهمية دراسة قطاع الزراعة المروي في الأراضي الفلسطينية.

جدول2: إنتاجية الأرض الزراعية المروية والبعلية، الأراضي الفلسطينية، 1999–2007

السنة	معدل إنتاجية الدونم المروي	معدل إنتاجية الدونم البعلي	نسبة إنتاجية المروي إلى البعلي
1999	4,784.60	108.30	44.18
2000	4,677.10	278.60	16.79
2001	4,671.20	159.60	29.27
2002	4,686.70	314.80	14.89
2003	4,743.80	213.30	22.24
2004	4,687.70	257.40	18.21
2005	5,134.30	225.90	22.73
2005	4,950.80	256.60	19.29
2007	4,713.50	171.00	27.56
المعدل	4,783.30	220.61	21.68

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2007، كانون أول 2008

3-2 الحائزون الزراعيون

تشير النتائج الأساسية للمسح الزراعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2005 وشمل الموسم الزراعي 2004-2005 أن أغلبية الحائزين هم من الذكور بنسبة تصل إلى 95.5%، بينما لم تتعد نسبة الحائزين الزراعيين من الإناث 4.5%.

وتشير النتائج كذلك إلى أن غالبية الحيازات الزراعية هي حيازات أسرية، حيث أن حوالي 97% من الحائزين الزراعية هم من أرباب أسر. وتشير نتائج المسح أيضاً إلى أن حوالي 57% من الحائزين يحملون شهادة الدراسة الإعدادية أو أعلى، وأن نسبة أولئك الذين يحملون شهادة الثانوية أو أعلى تفوق 31% من مجموع الحائزين الزراعيين. ولعل ارتفاع نسبة المتعلمين من الحائزين الزراعيين يعطيهم المقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطوراتها وتطبيقاتها على حيازاتهم والعمل على تطورها وتنميتها.

أما بخصوص حجم الأسرة، فبلغ متوسط حجم أسرة الحائز في الأراضي الفلسطينية 7.9 فرداً، وتبلغ نسبة الحائزين الزراعيين الذين يزيد حجم أسرهم عن 10 أفراد حوالي 26% من الحائزين. وتختلف هذه الأرقام في الضفة الغربية عن قطاع غزة. ففي الضفة الغربية، يبلغ متوسط حجم أسرة الحائز الزراعي 7.7 أفراد، وتبلغ نسبة الحائزين الزراعيين الذين يزيد حجم أسرهم عن 10 أفراد 23.6% من الحائزين. وفي قطاع غزة، تشير نتائج المسح أن ذلك المتوسط وهذه النسبة هما 9.4 فرداً و33.4% وعلى التوالي. لعل حجم الأسرة الكبير للحائز الزراعي وارتفاع نسبة الحائزين الذين يزيد متوسط حجم أسرهم عن عشر أفراد لمؤشر على العمل العائلي في العمل الزراعي الفلسطيني، حيث قد يعمل مع الحائز نفسه زوجته ومجموعة من أبناءهما.

3-3 الحيازات الزراعية

أما بخصوص الحيازات الزراعية، فقد أشارت نتائج المسح الزراعي أن الحيازات الزراعية النباتية هي الأكثر شيوعاً، تليها الحيازات المختلطة، فالحيازات الحيوانية، حيث كانت نسب هذه الحيازات الثلاثة إلى 69.5% و23.2% و7.3% على التوالي. وعلى مستوى المنطقة، بلغت نسبة الحيازات النباتية في الضفة الغربية 68%، ولكنها تزداد في قطاع غزة لتصل إلى ما يقارب 82%.

وكما هو متوقع، فإن الحيازات الزراعية تتركز في مناطق الريف بنسبة 66.1%، يليها الحضر بنسبة 33.3% ومن ثم المخيمات بنسبة 0.6%. وعند مقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة، تشير بيانات المسح أن نسب الحيازات الزراعية تتوزع بين الريف والحضر والمخيمات بنسب 71.2%، 28.5%، 0.3% في الضفة الغربية، بينما تصل النسب المقابلة في قطاع غزة إلى 72.6%، 24.1%، 3.3%.

ويقع 58.4% من الحيازات الزراعية في الأرض الفلسطينية ضمن المساحة الصغيرة (1-10). وعند مقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة ، يتضح أن 56% من الحيازات في الضفة الغربية تقع ضمن فئة المساحات الصغيرة (1-10) دونماً، بينما تقع 77% من حيازات قطاع غزة ضمن هذه الفئة. أما بالنسبة لمعدل حجم الحيازة الزراعية، فيصل في الضفة الغربية 19.8 دونماً، بينما ينخفض هذا المعدل ليصل إلى 8.5 دونماً في قطاع غزة.

4- خصائص الحيازات والحائزين من خلال الاستبيان

يستعرض هذا الفصل خصائص الحيازات والحائزين من خلال البيانات التي تم تجميعها عن طريق توزيع استبيان في محافظات الضفة الغربية التي تنتشر فيها الزراعة المروية. ويلقي الفصل الضوء على مجتمع الدراسة، وطريقة اختيار العينة، وخصائص الحيازات الزراعية، إضافة إلى خصائص الحائزين والحيازات التي يحوزونها.

4-1 مجتمع الدراسة وعينتها

يعطي هذا الجزء من الدراسة وصفاً لكل من مجتمع الحائزين وحيازاتهم الزراعية والعينة التي تم اختيارها من هذا المجتمع، إضافة إلى توضيح الأسس التي تم اختيار العينة على ضوئها.

4-1-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الحيازات الزراعية النباتية المروية المنتشرة في محافظات الضفة الغربية. وتشير البيانات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2008 والمتعلقة بالإحصائيات الزراعية للموسم الزراعي 2007/2006 أن الزراعة المروية تنتشر في سبع محافظات من محافظات الضفة الغربية، ويمكن ترتيب هذه المحافظات حسب المساحة المزروعة رياً على النحو التالي؛ أريحا (45,609 دونماً)، وجنين (20,727 دونماً)، وطوباس (20,160 دونماً)، وطولكرم (16,927 دونماً)، والخليل (10,022 دونماً)، ونابلس (9,827 دونماً)، وقلقيلية (9,095 دونماً). أي أن مجموع المساحات المروية في هذه المحافظات السبعة يصل إلى 132,367 دونماً. وتشير نفس البيانات إلى أن مجموع المساحات المروية في المحافظات الأربعة المتبقية، سلفيت ورام الله والقدس وبيت لحم، هي 4,501 دونماً، أي

أن مجموع المساحات في المحافظات الأربعة أقل من نصف المساحة المروية في محافظة قلقيلية لوحدها وهي المحافظة الأقل من حيث المساحة المروية فيها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ب).

4-1-2 عينة الدراسة

لما كانت المساحات المزروعة رياً في محافظات أريحا وجنين وطوباس والخليل وطولكرم ونابلس وقلقيلية تشكل حوالي 97% من مجموع المساحات المزروعة رياً في الضفة الغربية، لجأت الدراسة إلى اختيار عينتها من مجموعة الحائزين (المزارعين) في هذه المحافظات السبعة، وحسب الأهمية النسبية للمساحة المروية في كل منها من مجموع المساحة المروية في هذه المحافظات السبعة. وتشير بيانات المسح الزراعي الهيكلي للموسم الزراعي 2005/2004 إلى أن مجموع الحيازات النباتية في الضفة الغربية بلغت 61,255 حيازة، ولكن نتائج المسح لا تقسم هذه الحيازات إلى كونها مروية أو بعلية خاصة أنه لم يتم تنفيذ تعداد زراعي لغاية الآن. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الزراعة بالتحضير لتعداد سيتم تنفيذه في العام 2010، علماً أنه تمت المباشرة في التعداد التدريبي في 27 أيلول 2009 لغايات تدريب فريق العمل (صحيفة القدس، 28 أيلول 2009). وعليه، واعتماداً على مقترحات أوما سيكاران لاختيار حجم العينة من أي مجتمع، خاصة من حيث تركيزه على أن لا يكون حجم العينة صغيراً جداً ولا كبيراً جداً (سيكاران، 1998)، فقد تم اختيار حجم العينة بناء على مقترح سيكاران وهو 380 حيازة زراعية نباتية مروية موزعة على المحافظات السبعة سابقة الذكر، حيث يوضح الجدول 3 عدد الحيازات التي تم اختيارها من كل محافظة من المحافظات السبعة لتكون ضمن العينة.

جدول 3: اختيار عينة الدراسة: عدد الحيازات الزراعية النباتية المروية (حسب أهميتها النسبية)

المحافظة	المساحة المروية	الأهمية النسبية	عدد أفراد العينة الأولي	عدد أفراد العينة النهائي
أريحا	45,609	34.46	130.9	131
جنين	20,727	15.66	59.5	60
طوباس	20,160	15.23	57.9	58
طولكرم	16,927	12.79	48.6	49
الخليل	10,022	7.57	28.8	30
نابلس	9,827	7.42	28.2	30
قلقيلية	9,095	6.87	26.1	30
المحافظات السبعة	132,367	100.100	380.0	388

4-2 وصف الحيازات الزراعية

لا شك أن هنالك فروقات، قد تكون جوهرية بين الحيازات الزراعية النباتية المروية. ويركز هذا الجزء من الفصل على وصف أهم خصائص الحيازات الزراعية كالمساحات والموقع وكيفية الحصول على الحيازة ونمط الزراعة.

وقد تم تصنيف الحيازات الزراعية إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة ليس بناء على عدد العمال، حيث تنتشر العمالة العائلية والعمالة الموسمية، ناهيك عن العمل الجزئي في هذا القطاع، بل حسب مساحة الحيازة الزراعية. فقد تم تعريف الزراعة الصغيرة على أنها تلك التي تكون مساحة الحيازة الزراعية فيها عشر دونمات فأقل، والزراعة المتوسطة تلك التي تتراوح مساحة حيازاتها من 11-40 دونماً، والزراعة الكبيرة على أنها تلك التي تزيد مساحة حيازاتها عن 40 دونماً.

4-2-1 المساحة

تراوحت مساحة الحيازات الزراعية الإجمالية التي شملتها العينة بين (0.3-350) دونماً، في حين بلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية حوالي 18 دونماً. وتراوحت مساحة الحيازة المكشوفة ما بين (0.5-350) دونماً بمتوسط قدره 19 دونماً، بينما تراوحت مساحة الحيازة الزراعية المحمية، بيوت بلاستكية وأنفاق، ما بين (0.3-22) دونماً بمتوسط قدره 3 دونمات، وقد تم تصنيف إجمالي هذه الحيازات إلى ثلاث فئات حسب المساحة، كما هو مبين في الجدول 4.

جدول 4: توزيع إجمالي الحيازات الزراعية (المكشوفة والمحمية) حسب المساحة

الرقم	الفئة بالدونمات	عدد الحيازات	النسبة من المجموع
.1	10 فأقل	245	65.0
.2	11 – 40	95	25.2
.3	أكثر من 40	37	9.8
	مجموع الحيازات	377	100.0

وكما تشير بيانات الجدول، فأن فئة الحيازات الصغيرة ضمت 245 حيازة، شكلت 65% من إجمالي الحيازات الزراعية المروية (مكشوفة ومحمية). أما فئة الحيازات المتوسطة، فقد ضمت 95 حيازة، أي 25% من إجمالي تلك الحيازات. وأخيراً وصل عدد الحيازات الكبيرة، التي يزيد مساحاتها عن 40 دونماً 37 حيازة، وهي بذلك تشكل حوالي 10% من إجمالي الحيازات. أي أن الحيازات الصغيرة والمتوسطة تشكل غالبية الحيازات من هذا الشكل من أشكال الزراعة، تصل إلى 90%.

4-2-2 الموقع

يلاحظ من نتائج تحليل بيانات الاستبيان أن أغلبية الحيازات تقع في نفس المحافظة التي يسكنها الحائز نفسه، بل إن معظم الحائزين يسكنون في نفس المدينة أو القرية التي تقع

فيها الحيازة. وعلى وجه التحديد، فإن بعد الحيازة عن مكان سكن الحائز يتراوح بين صفر من الأمتار (أي أن الحائز يسكن في نفس المزرعة) في حده الأدنى ليصل إلى 25 كيلو متراً في حده الأقصى، علماً أن معدل المسافة بين الحيازة ومكان سكن الحائز يبلغ 2.2 كيلو متراً. كما تشير النتائج أن معدل المسافة بين المزرعة ومكان سكن الحائز يتناسب طردياً مع حجم الحيازة. حيث بلغ معدل المسافة بينهما 1.7 كم في الحيازات الصغيرة، 2.3 كم في الحيازات المتوسطة، 5.2 كم في الحيازات الكبيرة.

لا شك أن قصر المسافة بين موقع الحيازة ومكان سكن الحائز يعطي ميزة للحائز من الناحيتين الإدارية والاقتصادية. فمن الناحية الإدارية، فإن قصر المسافة عن الحيازة يعطي الحائز مجالاً أوسع للتخطيط والمراقبة والمتابعة، إضافة إلى أنه يقلل من تكاليف السفر من وإلى الحيازة، من ناحية اقتصادية.

وإضافة إلى بعد الحيازة عن مكان سكن الحائز، يمكن أن تتأثر النشاطات الزراعية بموقع المزرعة من حيث وجودها في المنطقة (أ) أو (ب) أو (ج)، علماً أن الإدارة المدنية والأمنية في المناطق (أ) هي للسلطة الفلسطينية، تماماً عكس المناطق (ج) التي تكون الإدارة المدنية والعسكرية فيها لسلطات الاحتلال. أما إدارة المنطقة (ب)، فهي مشتركة تكون فيها الإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية، بينما تبقى الإدارة الأمنية لسلطات الاحتلال.

وحسب التصنيف السابق للمناطق التي تقع فيها حيازات العينة، تشير نتائج التحليل أن 182 حيازة من إجمالي عدد الحيازات تقع في المناطق (أ)، وهي بذلك تشكل 48% من الحيازات. وكما تشير النتائج أن 56 حيازة تقع في المناطق (ب) بنسبة 15%، وأن 139 حيازة تقع في المناطق (ج) بنسبة 37%.

ولما كانت المناطق (أ) تضم المدن الرئيسة في الضفة الغربية، فقد يتوقع المرء أن عدد الحيازات الزراعية فيها سيكون قليلاً. ولكن النتائج أعلاه تشير إلى أن الحيازات التي تقع في المناطق (أ) تمثل 48% من الحيازات، بينما تتوزع النسبة المتبقية 52% على المناطق (ب) و(ج). وقد يعود السبب في ذلك إلى صغر مساحة الحيازات التي تقع

ضمن المناطق (أ) مقارنة بمثيلاتها في المناطق(ب) و(ج)، حيث تكون مساحة حجم الحيازات كبيرة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول 5 الذي يصنف توزيع الحيازات الزراعية حسب تصنيف المناطق في الضفة الغربية وحسب إجمالي مساحة تلك الحيازات.

جدول 5: توزيع حيازات العينة حسب تصنيف المناطق (أ، ب،ج) وحسب مساحة الحيازة

تصنيف منطقة الحيازة	مساحة الحيازة (دونم)	عدد الحيازات	التكرار النسبي
(أ)	10 فأقل	126	69
	11-40	34	19
	أكثر من 40	22	12
	المجموع	182	100
(ب)	10 فأقل	34	61
	11-40	15	27
	أكثر من 40	7	12
	المجموع	56	100
(ج)	10 فأقل	85	61
	11-40	46	33
	أكثر من 40	8	6
	المجموع	139	100

وكما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن النمط العام لتوزيع الحيازات حسب حجمها يبقى قائماً بغض النظر عن التصنيف الإداري للمناطق التي تقع فيها الحيازات. أي أن الحيازات الصغيرة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي عدد الحيازات، وبغض النظر عن التصنيف الإداري للمناطق التي تقع فيها الحيازات. وعلى وجه التحديد، يلاحظ أن الحيازات الصغيرة تشكل 69% في المناطق (أ)، 61% في كل من المناطق الإدارية (ب) و(ج). وكما يتضح أن نسبة الحيازات الصغيرة في المناطق (أ) أكبر من نسبة مثيلاتها في المناطق (ب) و(ج).

4-2-3 كيفية حيازة الحيازة

تنتشر في الأراضي الفلسطينية ثلاثة طرق لحيازة الحيازة. فإما أن يكون الحائز مالكاً لأرض المزرعة، أو أن يكون مستأجراً (ضامناً) لها من مالكيها، أو أن يكون يعمل بها محاصصة (على الحصة) مع مالكها، حيث يقدم مالك الأرض أرضه بينما يقدم الحائز جهده.

وتشير نتائج تحليل الاستبيان، أن الشكل السائد للحيازة هو ملكية الأرض الزراعية، حيث يصل عدد الحائزين الملاك 169 حائزاً، وهم بذلك يمثلون 49% من المستجيبين. وأما النسبة المتبقية، فتتوزع بين الشكلين الآخرين للحيازة، لتصل نسبة الحائزين المستأجرين 23%، بينما تصل نسبة الحائزين بالمحاصصة 32% من مجموع الحائزين المستجيبين.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل تختلف طريقة حيازة الحيازة حسب مساحة تلك الحيازة؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الجدول 6، حيث تم تقسيم طريقة حيازة الحيازة وحسب مساحتها. ويستدل من بيانات الجدول، أن النمط نفسه هو السائد بغض النظر عن فئة حجم الحيازة. وعلى وجه التحديد، نجد أن الطريقة الأكثر شيوعاً في حيازة الحيازة هي عن طريق ملكية الأرض الزراعية، فهي تشكل 42% في فئة المساحة الصغيرة (1-10) دونماً، و43% في فئة المساحة المتوسطة (11-40)، و70% في فئة المساحة الكبيرة (أكثر من 40) دونماً.

أما بالنسبة للطريقتين الأخريين، الاستئجار والمحاصصة، فنجد أن طريق المحاصصة أكثر شيوعاً من الاستئجار في الحيازات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة هذه الحيازات 37% و31% على التوالي، بينما تبلغ نسبة هذه الحيازات بطريقة الاستئجار 22% و26% على التوالي. أما في الحيازات الكبيرة التي تزيد مساحاتها عن 40 دونماً، فنجد أن طريقة الاستئجار أكثر انتشاراً من طريق المحاصصة، حيث تبلغ نسبة الحيازات الكبيرة التي تم حيازتها بطريق الاستئجار 22%، مقابل 8% فقط عن طريق المحاصصة.

جدول 6: توزيع طريقة حيازة الحيازة حسب مساحة الحيازة

تصنيف منطقة الحيازة	مساحة الحيازة (دونم)	عدد الحيازات	التكرار النسبي
ملك	10 فأقل	102	41.6
	11-40	53	21.6
	أكثر من 40	90	36.7
	المجموع	245	100
استئجار	10 فأقل	41	43.2
	11-40	25	26.3
	أكثر من 40	29	30.5
	المجموع	95	100
محاصصة	10 فأقل	26	70.3
	11-40	8	21.6
	أكثر من 40	3	8.1
	المجموع	37	100

4-2-4 النمط الزراعي

هنالك فكرة سائدة بين العامة تفيد أن هنالك تشابهاً في نمط الإنتاج الزراعي في المنطقة الواحدة. ويظهر نتائج تحليل بيانات الاستبيان أن عدد المحاصيل المزروعة محمية في بيوت بلاستيكية أو أنفاق محدوداً ويعد على أصابع اليد الواحدة، حيث تسود زراعة البندورة والخيار والفلفل الأخضر والملون والفاصوليا. في حين أن عدد المحاصيل المروية في الأراضي المكشوفة تضم، إضافة إلى ما سبق ذكره من محاصيل، كلاً من الباذنجان والكوسا والملفوف والزهرة والجزر والذرة والملوخية الفول واللوبيا واليقطين والباميا والفجل والبصل الأخضر والنعناع والبقدونس والشومر والأعشاب الطبية.

أما بالنسبة للأشجار المثمرة، فيلجأ المزارعون إلى زراعة الحمضيات بأنواعها كالبرتقال والليمون والكلمتينا. وإضافة للحمضيات، فإن المزارع الفلسطيني يهتم بزراعة الجوافة والنخيل والزيتون المروي والعنب المروي. أما الحبوب المروية، فيأتي على رأسها القمح المروي.

4-3 خصائص الحائزين

كما كانت هنالك فروقات بين الحيازات الزراعية النباتية المروية حسب المساحات والموقع ونمط الزراعة، فمن المتوقع أيضاً أن تكون هنالك فروقات بين الحائزين أنفسهم من النواحي الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. ويعطي هذا الجزء من الفصل وصفاً لهذه الخصائص.

4-3-1 الجنس والحالة الزواجية

تظهر نتائج تحليل الاستبيان أن جميع الحائزين من فئة الذكور. وكانت هذه من أكبر محددات الدراسة، حيث وكما ذكرنا في الفصل السابق، أشارت نتائج المسح الزراعي للموسم 2005/2004 أن نسبة الإناث تشكل 4.5% فقط من مجموع الحائزين. لذلك، كان من الصعب الوصول إليهن، وفي حالة الوصول لهن كن يرفضن التعاون بتعبئة الاستبيان أو كن يأخذنه ولكنهن لم يعدنه إلى الشخص المعني.

أما بالنسبة للحالة الزواجية، فتشير نتائج التحليل أن الحائزين يتوزعون على النحو التالي؛ 8 من العزاب يشكلون 2%، 234 متزوجاً يشكلون 95%، 11 أرملاً يشكلون 3% من إجمالي عدد الحائزين. لعل ذلك التوزيع يوحي بوجود عبئ كبير على طبقة المزارعين، حيث من المتوقع أن يعيل المتزوجون أشخاصاً آخرين إضافة إلى أنفسهم.

4-3-2 العمر

تتوزع أعمار الحائزين المبحوثين الذين شملتهم العينة ضمن الفئات العمرية المختلفة، ولكن الفئة العمرية الأولى (الصغيرة) التي تقل أعمار الحائزين فيها عن عشرين سنة لا تضم سوى حائز واحد. أي أن أعمار الحائزين في العينة تبدأ من عشرين عاماً وتزيد بعض الأعمار عن ستين عاماً. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحائزين الذين تقع أعمارهم بين 40-60 وصل إلى 282 حائزاً، وهم بذلك يشكلون حوالي 85% من مجموع

المستجيبين. وتشكل النسبة المناظرة في الحيازات الزراعية الثلاث: الصغيرة والمتوسطة والكبيرة 87%، 78%، 81% على التوالي. ويبين الجدول 7 توزيع الحائزين حسب الفئات العمرية.

جدول 7: توزيع الحائزين ضمن أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الرقم	الفئة العمرية	عدد الحائزين	التكرار النسبي
.1	أقل من 20 سنة	1	0.3
.2	20 – 29 سنة	8	2.1
.3	30 – 39 سنة	51	13.5
.4	40 – 49 سنة	119	31.6
.5	50 – 59 سنة	163	43.2
.6	65 سنة فأكثر	35	9.3
	مجموع المستجيبين	377	100.0

ويمكن أن يوحي التوزيع العمري هذا بأمرين؛ أولاً، أن أغلبية الحائزين يقعون ضمن الفئة العمرية التي تتمتع بالخبرة الزراعية الملائمة لتنفيذ النشاطات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافهم. ثانياً، قد يكون بعض الحائزين حاصلين على مستوى علمي يساعدهم على فهم التطورات التكنولوجية في مجال الزراعة. ولذلك، فقد تم تخصيص الجزئين التاليين للبحث في الخبرة الزراعية والمستوى التعليمي للحائزين ضمن أفراد العينة.

4-3-3 الخبرة الزراعية

تنوعت الخبرة الزراعية، مقاسة بالسنوات، لدى الحائزين المبحوثين الذين شملتهم العينة ضمن جميع فئات السنوات التي تبدأ بخبرة تقل عن خمس سنوات وتنتهي بخبرة تزيد عن 25 سنة. ويعطي الجدول 8 تفصيلات سنوات الخبرة لجميع الفئات. ويلاحظ من خلال الجدول تمركز سنوات الخبرة الزراعية التي يتمتع بها الحائزون ضمن الفئتين

الأخيرتين، حيث تمتد سنوات الخبرة إلى ما يتجاوز 25 سنة في هاتين الفئتين، وقد وصل عددهم إلى 267 حائزاً يشكلون 71% من المستجيبين. علماً أن النسبة المناظرة في الحيازات الزراعية الثلاث هي 72%، 64%، 78% على التوالي.

جدول 8: توزيع الحائزين ضمن أفراد العينة
حسب عدد سنوات الخبرة الزراعية

الرقم	سنوات الخبرة	عدد الحائزين	التكرار النسبي
.1	أقل من 5 سنة	14	3.7
.2	6 – 9 سنة	26	6.9
.3	10 – 14 سنة	26	6.9
.4	15 – 19 سنة	44	11.7
.5	20 – 24 سنة	122	32.4
.6	25 سنة فأكثر	145	38.5
	مجموع المستجيبين	377	100.0

لعل ارتفاع عدد سنوات الخبرة لدى المزارعين يكون سلاحاً ذو حدين، فهي يمكن أن تؤدي إلى رفع سوية المزارع الإنتاجية والتسويقية من ناحية، ولكنها يمكن أن تمثل نوعاً من الجمود التكنولوجي خاصة عند الاعتماد على الخبرة أكثر من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجالات الثلاث؛ البيولوجية والكيماوية والميكانيكية. ويمكن أن يقل هذا الجمود مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الحائزين، وهذا ما سيتم توضيحه في الجزء التالي أدناه، حيث سيتم تحليل المستوى التعليمي للحائزين.

4-3-4 المستوى التعليمي

بلغ عدد أفراد العينة الذين تم حصر مستواهم التعليمي 376 حائزاً. وقد تم تقسيمهم إلى خمس فئات حسب مستوى تعليمهم، كما هو مبين في الجدول 9 أدناه. وتشير بيانات الجدول أن أكثر من نصف الحائزين الذين شملتهم العينة، يقل مستواهم التعليمي عن الثانوي (المرحلة الأساسية والأميين)، فقد بلغت نسبتهم سوياً حوالي 56% من أفراد

العينة. أما الحاصلين على الشهادة الثانوية، فقد بلغ عددهم 110 حائزاً، يشكلون 29% من أفراد العينة. وبلغ مجموع الحائزين على درجتي دبلوم المجتمع والبكالوريوس فأعلى 56 حائزاً يمثلون 15% من أفراد العينة. أي أن نسبة الحائزين المتعلمين الحاصلين على الثانوية فأعلى، تصل 44% من إجمالي المستجيبين.

وقد طُلب من الحائزين الحاصلين على درجة علمية فوق الثانوية العامة أن يحددوا تخصصهم، بهدف معرفة إذا كان لهذا التخصص علاقة بنشاطاتهم الزراعية. وتشير نتائج التحليل أن عشر حائزين حاصلون على درجة علمية بالعلوم الزراعية أو ذات علاقة معها، وهم بذلك يشكلون 19% من إجمالي عدد الحاصلين على درجات علمية أعلى من الثانوية العامة. وتتنوع التخصصات الأخرى للحائزين بين تخصصات تربوية كاللغة العربية والتاريخ والدين والكيمياء والأحياء والعلوم العامة، وتخصصات تجارية كالمحاسبة والإدارة التسويق والعلوم المالية والمصرفية، وتخصصات تطبيقية كالاتصالات والمساحة الطبوغرافية والرسم المعماري والكهرباء وفني الأسنان.

إن زيادة نسبة المتعلمين بين الحائزين، وخاصة أولئك المتخصصون بالعلوم الزراعية، يساعدهم على إدارة مزارعهم بصورة علمية أقرب للتخطيط من العشوائية. وإضافة إلى ذلك فهم سيكونون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، سواء كانت بيولوجية أو كيماوية أو ميكانيكية.

جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب مستوى الحائز التعليمي

الرقم	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
.1	أمي	13	3.4
.2	أساسي	197	52.3
.3	ثاني	110	29.2
.4	دبلوم متوسط	24	6.4
.5	بكالوريوس أو أكثر	32	8.5
	مجموع الأفراد	376	100.0

4-3-5 الخبرة غير الزراعية

إلى جانب عملهم في الزراعة، ينخرط بعض الحائزين في أعمال أخرى لتحسين مستوى حياتهم. ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض هذه الأعمال قد تتعلق بالزراعة ولكن بعضها الآخر لا علاقة له بالزراعة لا من بعيد ولا من قريب.

وتشير نتائج تحليل بيانات الاستبيان أن 58 حائزاً من إجمالي عدد الحائزين ضمن العينة يتمتعون بخبرة غير زراعية، وبذلك فهم يشكلون 15% من أفراد العينة. وعند التدقيق في مجالات هذه الخبرات نجد أنها متنوعة، ومن أهم المجالات المتعلقة بالزراعة، تجار مواد زراعية (مستلزمات إنتاج) وتجار خضار وفواكه إضافة لتربية الثروة الحيوانية. أما مجالات الخبرة غير الزراعية البعيدة عن النشاطات الزراعية فمنها؛ موظفون حكوميون مدنيون وعسكريون ومنجدو سيارات وطباخون وكهربائيون وفنيو أجهزة ساتالايت وسائقو تكسي وعمال طوبار وصناع أحذية.

5- تحليل بيانات الاستبيان

استعرضنا في الفصل السابق من الدراسة، ومن خلال البيانات التي تم تجميعها بواسطة استبيان خاص تم توزيعه على عينة من المزارعين في محافظات الضفة الغربية التي تنتشر فيها الزراعة المروية، أهم خصائص الحيازات الزراعية والحائزين عليها. وفي هذا الفصل نواصل تحليل تلك البيانات للتعرف على واقع الزراعة المروية الفلسطينية بصورة عامة، والزراعة الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة.

5-1 الدورة الزراعية

تعرَف الدورة الزراعية على أنها عدم زراعة نفس قطعة الأرض بنفس المحصول إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، علماً أنه يشار إلى هذه الفترة الزمنية بطول الدورة. وتساعد الدورة الزراعية في الحفاظ على خصوبة التربة، كما أنها تساعد في المكافحة البيولوجية للأعشاب والحشرات والآفات الأخرى.

تشير نتائج التحليل إلى أن معظم المزارعين يستخدمون الدورة الزراعية خلال عملياتهم الإنتاجية. وعلى وجه التحديد، تشير النتائج إلى أن حوالي 71% من الحائزين المستجيبين يستخدمون الدورة الزراعية المنتظمة، بينما لا تهتم النسبة المتبقية (29% باستخدام دورة زراعية منتظمة). أما بالنسبة لطول الدورة الزراعية، فقد أجاب 80% منهم أنها سنتان، بينما انقسمت النسبة المتبقية بين 18% يستخدمون دورة زراعية منتظمة يصل طولها إلى ثلاث سنوات، و2% يمتد طول الدورة عندهم إلى أربع سنوات.

وكما تشير النتائج إلى أن استخدام الدورة الزراعية يزداد مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية. وعلى وجه التحديد، تشير النتائج إلى أن 63% من صغار الحائزين

يستخدمون الدورة الزراعية، لكن هذه النسبة تزداد إلى 84% في حالة الزراعة المتوسطة، وإلى 92% في حالة الزراعة الكبيرة.

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول استخدام الدورة الزراعية. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئتين المتوسطة والكبيرة حساب على الفئة الصغيرة. بمعنى أنه يتم استخدام الدورة الزراعية في الحيازات المتوسطة والكبيرة بصورة أكبر من استخدامها في الحيازات الصغيرة.

5-2 الموارد الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج

تتعد الموارد الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج التي يستخدمها المزارعون خلال عملياتهم الزراعية. وفي الفصل السابق، تحدثنا عن الأرض الزراعية (الحيازات الزراعية) حسب طريقة حيازتها. وكانت طريقة تملك الحيازة هي الأكثر شيوعاً بين الحائزين مقارنة بطريقة المحاصصة، التي تنتشر أكثر في الزراعة الصغيرة والمتوسطة، أو طريقة استئجار الأرض الزراعية، التي تكون أكثر انتشاراً في الزراعة الكبيرة. ونوالي في هذا الجزء الحديث عن الموارد الزراعية ومستلزمات الإنتاج الأخرى.

5-2-1 مياه الري

يقصد بمياه الري تلك المياه التي يستخدمها المزارع لري الأرض الزراعية خلاف مياه الأمطار. وتشمل مصادر هذه المياه؛ مياه الآبار الارتوازية والينابيع والمياه السطحية المتجمعة في برك كبيرة. وتشير نتائج التحليل أن 65% من المزارعين يشترون هذه المياه شراءً من أصحابها، بينما يحصل 25% منهم على المياه بطريق المحاصصة، وتستخدم النسبة المتبقية منهم (10%) على مياه الري التي يمتلكون مصادرها.

ويوضح الجدول 10 طرق الحصول على المياه حسب مساحة الحيازة الزراعية. ولعل ما يلفت النظر في الجدول أمران؛ أولاً، بغض النظر عن مساحة الحيازة، تبقى طريقة شراء مياه الري هي الأكثر شيوعاً بين الطرق الثلاث المتوفرة، حيث تشير بيانات الجدول أن 63% من حائزي الحيازات الزراعية الصغيرة يشترون هذه المياه من مالكيها. وينطبق نفس النمط على الزراعة المتوسطة بنسبة 78%، وعلى الزراعة الكبيرة أيضاً ولكن بدرجة أقل، حيث تصل نسبة الحائزين الكبار الذين يعتمدون على شراء المياه 49%. ثانياً، تزداد نسبة الحائزين الذين يملكون مصادر خاصة للمياه كلما ازداد حجم الحيازة. فكما تشير النتائج، فإن نسبة صغار الحائزين المالكين لمصادر مياه تبلغ 7% من مجموع الحائزين الصغار، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 8% وإلى 30% في حالتي الحيازات المتوسطة والكبيرة، على التوالي.

جدول 10: طرق الحصول على مياه الري حسب مساحة حيازات العينة

مساحة الحيازة (دونم)	طريقة الحصول على المياه	عدد الحيازات	التكرار النسبي
جميع الحيازات	ملك	37	10
	شراء	245	65
	محاصصة	95	25
	المجموع	377	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	ملك	18	7
	شراء	153	63
	محاصصة	74	30
	المجموع	245	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	ملك	8	8
	شراء	74	78
	محاصصة	13	14
	المجموع	95	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	ملك	11	30
	شراء	18	49
	محاصصة	8	21
	المجموع	37	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول مصدر مياه الري التي يستخدمونها. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئة الصغيرة على حساب على الفئتين المتوسطة والكبيرة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الصغيرة يميلون إلى التركيز على شراء مياه الري شراءً أكثر من أصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة.

5-2-2 المعدات الثقيلة

يقصد بالمعدات الثقيلة الآليات الكبيرة المستخدمة في العمليات الإنتاجية. ومن أهم هذه المعدات: البيوت البلاستيكية، والجرارات الزراعية (التراكتورات) وملحقاتها المختلفة من صهاريج مياه ومحاريث وعربات جر وحصادات، وما إلى ذلك. ويمكن الحصول على خدمات هذه المعدات بثلاث طرق: إما أن تكون ملكاً، أو مستأجرة من مالكيها، أو مستأجرة من جمعيات تعاونية في المنطقة. وتشير نتائج التحليل إلى أن نسبة الحائزين المستجيبين الذين يملكون هذه المعدات تتساوى مع نسبة أولئك الذين يستأجرونها من أصحابها وبواقع 49% في كل حالة من الحالتين. أما النسبة المتبقية، فتؤمِن خدمات هذه المعدات عن طريق الجمعيات التعاونية أو أي مصدر آخر.

يبين الجدول 11 طرق الحصول على خدمات المعدات الثقيلة حسب مساحة الحيازة الزراعية. وكما هو الحال بالنسبة لمياه الري، تبقى طريقتي تملك المعدات وشراء خدماتها هي الأكثر شيوعاً بين الطرق الثلاث المتوفرة، بغض النظر عن مساحة الحيازة. يظهر ذلك من بيانات الجدول التي تشير إلى أن 45% من حائزي الحيازات الزراعية الصغيرة يمتلكون هذه المعدات، بينما تصل نسبة الذين يشترون خدماتها، من هذه الفئة من الحائزين، حوالي 53%. وينطبق نفس النمط على الزراعة المتوسطة بنسبة 47%، و48% على التوالي. أما في الزراعة الكبيرة، تبلغ نسبة الذين يمتلكون هذه المعدات 81% ونسبة الذين يشترون خدماتها 19%.

وكما يلاحظ أيضاً، أن نسبة الحائزين الذين يملكون المعدات الزراعية الثقيلة تزداد كلما ازداد حجم الحيازة. فكما تشير النتائج، فإن نسبة صغار الحائزين المالكين لمعدات ثقيلة (بيوت بلاستيكية) تبلغ 45% من مجموع الحائزين الصغار، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 48% وإلى 81% في حالتي الحيازات المتوسطة والكبيرة على التوالي. وأخيراً، تجدر الإشارة أن أي من كبار الحائزين لم يتعامل مع التعاونيات في هذا المجال.

جدول 11: طرق الحصول على المعدات الزراعية الثقيلة حسب مساحة حيازات العينة

مساحة الحيازة (دونم)	طريقة الحصول على المعدات الثقيلة	عدد الحيازات	التكرار النسبي
جميع الحيازات	ملك	182	49.3
	استئجار من مالكيها	182	49.3
	استئجار من تعاونيات	4	1.1
	مصدر آخر	1	0.3
	المجموع	369	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	ملك	108	45.0
	استئجار من مالكيها	129	53.8
	استئجار من تعاونيات	2	0.8
	مصدر آخر	1	0.4
	المجموع	240	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	ملك	45	48.4
	استئجار من مالكيها	46	49.5
	استئجار من تعاونيات	2	2.2
	مصدر آخر	0	0
	المجموع	93	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	ملك	29	80.6
	استئجار من مالكيها	7	19.4
	استئجار من تعاونيات	0	0
	مصدر آخر	0	0
	المجموع	36	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول مصادر حصولهم على المعدات الثقيلة أو خدماتها. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئة الكبيرة على حساب على الفئتين الصغيرة والمتوسطة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الكبيرة يميلون إلى التركيز على امتلاك المعدات الثقيلة أكثر من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة.

5-2-3 العمالة الزراعية

تشير نتائج التحليل أن معظم الحائزين الزراعيين (79% منهم) يعملون في حيازتهم، بينما لا تعمل النسبة المتبقية منهم في تلك الحيازات. أما بالنسبة للعاملين الزراعيين الذين يشغلهم الحائز معه في حيازته، فيمكن تقسيمهم إلى ست فئات؛ أفراد عائلة ذكور دون أجر، وأفراد عائلة إناث دون أجر، أفراد عائلة ذكور بأجر، وأفراد عائلة إناث بأجر، عمال مستأجرين ذكور من خارج العائلة، عمال مستأجرين إناث من خارج العائلة. ويبين جدول 12 توزيع العاملين الزراعيين حسب نمط تشغيلهم في جميع الحيازات الزراعية.

جدول 12: توزيع العاملين الزراعيين المشتغلين في الحيازات الزراعية حسب نمط التشغيل

نمط التشغيل	عدد العمال	أقل عدد	أكبر عدد	متوسط عدد العاملين
أفراد عائلة ذكور دون أجر	111	1	6	1.96
أفراد عائلة إناث دون أجر	117	1	5	1.65
أفراد عائلة ذكور بأجر	227	1	3	1.55
أفراد عائلة إناث بأجر	154	1	4	1.97
مستأجرين ذكور من خارج العائلة بأجر	193	1	15	2.09
مستأجرين إناث من خارج العائلة بأجر	161	1	7	1.99

يلاحظ من خلال الجدول، أن التركيز في التشغيل يكون على العاملين بأجر من خارج العائلة، وبتركيز على الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغ عدد الذكور المشتغلين بأجر

في الحيازات 193 عاملاً بمتوسط قدره 2.09 عاملاً، مقارنة مع 161 عاملة من نفس الفئة وبمتوسط قدره 1.99 عاملة. ويأتي بعد العمل المستأجر من حيث الأهمية، العمل العائلي دون أجر ثم العمل العائلي بأجر، حيث يبلغ متوسط عدد الذكور المستخدمين في العمل العائلي دون أجر 1.96 عاملاً، بينما يصل هذا المتوسط إلى 1.65 عاملة بالنسبة للإناث.

وكما تشير نتائج التحليل أنه كلما صغر حجم الحيازات الزراعية، يميل الحائز إلى التركيز على تشغيل عدد من أفراد العائلة سواء بأجر أو دون أجر، حيث تصل نسبتهم من مجموع العمال المشتغلين في الزراعة الصغيرة 72%. وفي مقابلة مع أحد المزارعين الذين يشغِلون أفراد من العائلة دون أجر وسؤاله عن سبب الاعتماد على العمالة العائلية، أجاب بالقول: (لو شغَلنا عمال من خارج العائلة، لا أكلنا ولا شربنا). بمعنى، أن التشغيل على هذا النمط، يعني أن التشغيل داخل المزرعة لا يكون ذاتياً للحائز فقط، وإنما هو تشغيل لعدد من أفراد عائلته أيضاً.

وأخيراً، تشير نتائج التحليل أن التركيز على العمالة المستأجرة (بأجر) من خارج العائلة يكثر في الحيازات الكبيرة، حيث يقل العمل العائلي في هذا الحجم من الحيازات. وتشير النتائج إلى أن متوسط عدد العاملين الذكور من خارج العائلة في هذا لحجم من الحيازات يصل إلى 3.42 عاملاً مقارنة مع 1.61 عاملاً بأجر من أفراد العائلة. ويصل متوسط عدد العاملات الإناث من خارج العائلة إلى 2.67 عاملة مقارنة مع 2.7 عاملة بأجر من أفراد العائلة.

5-3 التمويل والقروض

برزت خلال استطلاع بعض الدراسات السابقة في الفصل الثاني من الدراسة أهمية عملية التمويل والإقراض بالنسبة للمنشآت (ص.ص.م) على وجه العموم، والمنشآت الزراعية الصغيرة على وجه الخصوص. وقد تم توجيه عدد من الأسئلة للمزارعين

تتعلق بهذه العملية الهامة بالنسبة لهم. ونعطي تالياً أهم النتائج التي ظهرت من خلال عملية تحليل إجاباتهم.

5-3-1 كيف يتم تمويل المشتريات

عند سؤال المزارعين عن كيفية تمويل العمليات الشرائية لمستلزمات الإنتاج المختلفة التي يستخدمونها في العملية الإنتاجية، كانت إجاباتهم متنوعة، وأمكن تلخيصها في الجدول 13.

جدول 13: طرق تمويل الحائز لمشترياته من مستلزمات الإنتاج*

طريقة التمويل	عدد التكرارات	التكرار النسبي
نقداً، كوني مالكاً أرض المزرعة	156	45
نقداً، كوني مستأجراً أرض المزرعة	59	18
نقداً، يدفعها مالك أرض المزرعة كوني أعمل على الحصة	33	10
نقداً، أدفعها كوني أستغل أرض المزرعة على الحصة	29	9
ديناً، عن طريق تاجر مواد زراعية	194	53
ديناً، عن طريق التعاونيات	3	1
ديناً، مقابل توريد الإنتاج لتاجر مواد زراعية	32	10
ديناً، عن طرق المرابحة الإسلامية	1	0.3

* مجموع النسب لا يساوي 100%، لأن الحائز يمكن أم يستخدم أكثر من طريقة

يلاحظ من بيانات الجدول، أن مجموع المستجيبين الذين يمولون شراء مستلزمات الإنتاج نقداً وصل إلى 277 حائزاً يمثلون 55% من مجموع المستجيبين. أما مجموع من لجئوا لتمويل مشترياتهم بالدين، فقد وصل إلى 230 حائزاً يمثلون 45% من مجموع المستجيبين.

وكما تشير بيانات الجدول السابق أن أكثر طرق تمويل المشتريات من مستلزمات الإنتاج شيوعاً عن طريق الدين لأجل من تاجر مواد زراعية، حيث بلغ عدد تكرارات

هذه الطريقة 194 حالة (53% من المستجيبين). ويلي هذا الأسلوب لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج، أسلوب الدفع النقدي كون الحائز مالكاً لأرض المزرعة، حيث بلغ عدد تكراراتها 156 حالة (45% من المستجيبين).

دعنا نعطي مزيداً من التحليل لواقع تمويل مشتريات مستلزمات الإنتاج باستخدام أهم طريقتين أشرنا إليهما أعلاه: شراء بالدين من تجار المواد الزراعية، وشراء نقدي يدفعه مالك الحيازة. يبين الجدول 14 تفاصيل تمويل مشتريات مستلزمات الإنتاج باستخدام طريقة الدين من تجار المواد الزراعية لفئات الحيازات الثلاثة: الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتشير البيانات إلى أن نسبة الحائزين الذين لجئوا لتمويل هذه المشتريات بالدين، بصورة كلية أو جزئية هي 48% من حائزي الحيازات الصغيرة، و60% من حائزي الحيازات المتوسطة، و74% من حائزي الحيازات الكبيرة. أي أن اللجوء إلى هذه الطريقة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج يزداد مع زيادة مساحة الحيازة.

جدول 14: تمويل شراء مستلزمات الإنتاج ديناً من تجار المواد الزراعية

مساحة الحيازة (دونم)	هل مول الحائز شراؤها ديناً	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	194	53
	لا	169	47
	المجموع	363	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	113	48
	لا	124	52
	المجموع	237	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	55	60
	لا	36	40
	المجموع	91	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	26	74
	لا	9	26
	المجموع	35	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول لجوءهم إلى تمويل مشترياتهم من مستلزمات الإنتاج عن طريق الدين من تجار المواد الزراعية. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئة الصغيرة على حساب على الفئة المتوسطة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الصغيرة يميلون إلى استخدام هذه الطريقة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج بصورة أكبر من أصحاب الحيازات المتوسطة.

يبين الجدول 15 تمويل مشتريات مستلزمات الإنتاج بالدفع النقدي بواسطة مالك الأرض، واختلافاتها بين فئات الحيازات الثلاثة: الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتشير البيانات أن نسبة من مولوا مشترياتهم نقداً، بصورة كلية أو جزئية، كانت على النحو التالي: 43% من مالكي الحيازات الصغيرة، و44% من مالكي الحيازات المتوسطة، و64% من مالكي الحيازات الكبيرة. ونستنتج من ذلك أن تمويل المشتريات نقداً من قبل مالك الأرض تزداد مع زيادة المساحة. ولكن نتائج تحليل التباين الأحادي يشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول هذا النمط من التمويل لشراء مستلزمات الإنتاج.

جدول 15: تمويل شراء مستلزمات الإنتاج نقداً بواسطة مالك الحيازة

مساحة الحيازة (دونم)	هل مول المالك شراؤها نقداً	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	156	45
	لا	189	55
	المجموع	345	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	98	43
	لا	129	57
	المجموع	227	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	37	44
	لا	48	56
	المجموع	85	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	21	64
	لا	12	36
	المجموع	33	100

5-3-2 حاجة الحائزين إلى القروض

يبين الجدول 16 إجابات المزارعين حول مدى حاجتهم إلى التمويل الخارجي (القروض) خلال العام. وتظهر بيانات الجدول أن نسبة المزارعين الذين لا يحتاجون تمويل خارجي تصل إلى 23%، وترتفع نسبة المزارعين الذين يحتاجون إلى التمويل الخارجي في بعض المواسم (أحياناً) إلى 27%. أما المزارعون الذين يحتاجون إلى التمويل في معظم المواسم (غالباً)، فوصلت نسبتهم إلى 39%. وأخيراً، بلغت نسبة المزارعين الذين يحتاجون إلى التمويل في جميع المواسم (دائما) إلى 10%.

جدول 16: حاجة الحائزين للتمويل الخارجي (القروض)

مساحة الحيازة (دونم)	مدى الحاجة للقروض	عدد الحيازات	التكرار النسبي
جميع الحيازات	دائماً (كل المواسم)	40	10.4
	غالباً (معظم المواسم)	146	39.4
	أحياناً (بعض المواسم)	101	27.2
	لا أحتاج إلى تمويل إضافي	84	22.6
	المجموع	371	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	دائماً (كل المواسم)	28	11.6
	غالباً (معظم المواسم)	103	42.7
	أحياناً (بعض المواسم)	65	27.0
	لا أحتاج إلى تمويل إضافي	45	18.7
	المجموع	241	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	دائماً (كل المواسم)	9	9.7
	غالباً (معظم المواسم)	30	32.3
	أحياناً (بعض المواسم)	25	26.9
	لا أحتاج إلى تمويل إضافي	29	31.2
	المجموع	95	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	دائماً (كل المواسم)	3	8.1.6
	غالباً (معظم المواسم)	13	35.1
	أحياناً (بعض المواسم)	11	29.7
	لا أحتاج إلى تمويل إضافي	10	27.0
	المجموع	37	100

وتدل إجابات المجموعة الصغيرة والمتوسطة من الحائزين على أن الحاجة إلى التمويل الخارجي تظهر في معظم المواسم بنسبة 43% و32% على التوالي، بينما أشار 19% من صغار الحائزين على أنهم لا يحتاجون تمويلاً إضافياً على الإطلاق. وبلغت النسبة المناظرة لمجموعتي الحائزين ذي الحجم المتوسط والكبير 31% و27% على التوالي.

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول مدى حاجتهم للقروض المباشرة. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئة الكبيرة على حساب على الفئتين الصغيرة والمتوسطة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الكبيرة يميلون إلى التركيز على امتلاك المعدات الثقيلة أكثر من أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة.

5-3-3 القروض السابقة

استمراراً لتحليل واقع التمويل الزراعي، تم توجيه سؤال مباشر للمزارعين حول لجوءهم إلى قروض مباشرة في السابق، سواءً من البنوك التجارية أو من أي مصدر آخر من مصادر الإقراض المتاحة. وتشير نتائج التحليل، أن غالبية المزارعين (95% منهم) لم يحصلوا على قروض مطلقاً، أي أن نسبة أولئك الذين حصلوا على قروض في السابق هي فقط 5% من المزارعين المستجيبين. وتشير بيانات الجدول 17، أن النمط نفسه ينطبق على الحيازات الصغيرة (5% منهم حصلوا على قروض)، ولكن نسبة من حصل على قروض من الفئتين الوسطى والكبيرة تنخفض إلى 4% و3%، على التوالي. وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول لجوءهم إلى القروض المباشرة في السابق.

جدول 17: حصول الحائز على تمويل الخارجي (قروض) في السابق

مساحة الحيازة (دونم)	هل حصل على قرض سابق	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	17	5
	لا	353	95
	المجموع	370	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	12	5
	لا	228	95
	المجموع	240	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	4	4
	لا	89	96
	المجموع	93	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	1	3
	لا	36	97
	المجموع	37	100

وكما تم توجيه سؤال مباشر لأولئك الذين لم يلجئوا إلى القروض في السابق عن سبب / أسباب ابتعادهم عنها. ويعطي الجدول 18 ملخصاً لهذه الأسباب وتكراراتها. وتشير النتائج إلى أن أهم سبب وراء عدم لجوء الحائزين إلى القروض هو سبب ديني، حيث أشار 83% من المستجيبين أن العامل الديني هو السبب الرئيس الذي منعهم من اللجوء إلى القروض المباشرة. ولا بد من التنويه هنا إلى أن دراسة صبري 2008 كانت قد قدرت هذه النسبة بحوالي 20%. ويلي العامل الديني مجموعة أخرى من الأسباب، وبذات الأهمية تقريباً، كما أفاد 76-77% من المبحوثين. وهذه الأسباب هي؛ التخوف من عدم المقدرة على السداد، أو أنه عدم المقدرة على تقديم الضمانات المطلوبة، أو عدم الرغبة في القرض لارتفاع تكلفته. ويأتي في المرتبة الأخيرة للابتعاد عن القروض عامل طول فترة السداد، كما أفاد بذلك 71% من المستجيبين.

جدول 18: أسباب عدم لجوء الحائزين إلى القروض المباشرة

السبب لعدم لجوءك للقروض	عدد التكرارت	النسبة
عدم الرغبة في القرض لأسباب دينية	298	83
عدم الرغبة في القرض للتخوف من عدم المقدرة على السداد	267	77
عدم الرغبة في القرض لارتفاع تكلفته	267	76
لا أستطيع تقديم الضمانات المطلوبة	262	76
عدم الرغبة في القرض لطول فترة السداد	246	71

5-4 التأمين الزراعي

خلال إعداد هذه الدراسة وتصميم الاستبيان الخاص بها، عقد في معهد ماس في الأول من أيلول لعام 2009 ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون التأمين الزراعي. وقد طرحت في الورشة عدة نقاط مثيرة للاهتمام كان أبرزها الاقتراح بأن يساهم المزارع في صندوق التأمين بنسبة 30% من مستردات الضريبة المضافة على مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى نسبة 1% من فاتورة مبيعاته. لذلك، فقد تم إدراج مجموعة من الأسئلة في الاستبيان تتعلق بموضوع التأمين. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد:

1. أشارت نتائج التحليل أن 66% من المزارعين على علم ودراية بأنظمة تأمين زراعي مطبقة في دول العالم المختلفة، بينما أشارت النسبة المتبقية (34% منهم) أنهم ليسوا على علم بأي نظام للتأمين من هذا النوع.
2. أشارت نتائج التحليل إلى أن 16% فقط من المزارعين أفادوا أنهم علم بأن هنالك نية لتطبيق نظام للتأمين الزراعي في فلسطين، بينما أشارت النسبة المتبقية (84%) أنهم لا يعلمون عن أي خطة مستقبلية لتطبيق مثل هكذا نظام.
3. أشارت نتائج التحليل إلى أن معظم المزارعين (61%) سيشتركون في نظام التأمين الزراعي حال تطبيق القانون، وأن نسبة من لم يقرروا الاشتراك لغاية الآن هي 28%، وأن نسبة من حسم قراره بعدم المشاركة لا تمثل سوى 11% من

الحائزين. تجدر الإشارة أن دراسة برغوثي 2009 قدرت نسبة الاستعداد في المشاركة بحوالي 18% فقط.

4. أفاد 64% من أفراد العينة بأن عندهم الاستعداد للمساهمة بنسبة 1% من فاتورة مبيعاتهم في صندوق التأمين. وترتفع هذه النسبة إلى 84% عند أولئك الذين لديهم استعداد للاشتراك في نظام التأمين الزراعي المقترح.
5. أكد 86% من المزارعين الذين شملتهم العينة على أن على حكومة السلطة الوطنية أن تساهم في صندوق التأمين الزراعي.

جدول 19: استعداد المزارعين للاشتراك في نظام التأمين الزراعي المقترح

مساحة الحيازة (دونم)	هل سيشترك	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	228	61
	لا	41	11
	لم يقرر	106	28
	المجموع	375	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	153	63
	لا	27	11
	لم يقرر	63	26
	المجموع	243	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	61	64
	لا	9	10
	لم يقرر	25	26
	المجموع	95	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	14	38
	لا	5	14
	لم يقرر	18	49
	المجموع	37	100

ونظراً لأهمية السؤالين المتعلقين باستعداد المزارع للاشتراك بنظام التأمين الزراعي، واستعداده لدفع 1% من قيمة فاتورة مبيعاته كمساهمة في صندوق التأمين المقترح، فلا بد من إعطاء المزيد من التفاصيل لتحليل الاختلافات في إجابات المبحوثين حسب فئات

المساحة الثلاثة: الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وتشير نتائج التحليل (جدول 19) إلى أن 63% من المستجيبين من ذوي الحيازات الصغيرة سيشتركون في النظام المقترح، بينما تصل هذه النسبة إلى 64% من ذوي الحيازات المتوسطة. ومن الملفت للنظر، أن هذه النسبة تنخفض إلى 38% من المستجيبين من ذوي الحيازات الكبيرة.

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول مدى استعدادهم للاشتراك في نظام التأمين الزراعي المقترح. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئتين الصغيرة والمتوسطة على حساب على الفئة الكبيرة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة عندهم ميل للاشتراك في التأمين أكثر من أصحاب الحيازات الكبيرة.

أما بالنسبة للسؤال المتعلق باستعداد المزارعين للمساهمة في صندوق التأمين المقترح، فتشير نتائج التحليل (جدول 20) إلى أن 66% من المستجيبين من ذوي الحيازات الصغيرة عندهم الاستعداد للمساهمة بتلك النسبة في الصندوق، بينما تصل هذه النسبة إلى 64% من ذوي الحيازات المتوسطة. ومن الملفت للنظر أيضاً، أن هذه النسبة تنخفض إلى 57% من المستجيبين من ذوي الحيازات الكبيرة. وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين حول مدى استعدادهم للمساهمة في صندوق التأمين الزراعي المقترح.

إضافة إلى تلك الأسئلة التي تعلقت بموضوع التأمين مباشرة، احتوت أسئلة الاستبيان سؤالاً توعوياً، يتعلق بإمكانية استرداد المزارع لقيمة الضريبة المضافة على مستلزمات الإنتاج التي يشتريها، إذا قدَم فواتير مشترياته من مستلزمات الإنتاج مثبَت عليها قيمة الضريبة المضافة عليها. وتظهر نتائج التحليل أن نسبة لا بأس بها (23%) من المزارعين، لا يعلمون أن بإمكانهم استرداد هذه الضريبة.

جدول 20: استعداد المزارعين للمساهمة في صندوق التأمين الزراعي بنسبة 1% من فاتورة مبيعاتهم

مساحة الحيازة (دونم)	هل سيشترك	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	242	64
	لا	135	36
	المجموع	376	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	160	66
	لا	84	34
	المجموع	244	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	61	64
	لا	34	36
	المجموع	95	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	21	57
	لا	16	43
	المجموع	37	100

وكما تم سؤال المجموعة التي تعلم بقدرتها على استرداد الضريبة المضافة، ولكنها لا تطلب الفواتير لتقديمها لدائرة الضريبة الفلسطينية، عن أسباب عدم قيامها بذلك، حيث تم حصر أربعة أسباب، نلخصها فيما يلي:

1. رفض التاجر إعطاءهم الفاتورة.
2. محاولة التاجر رفع السعر إذا تم الشراء عن طريق فاتورة.
3. تعقيد عملية استرداد الضريبة (الروتيني الحكومي).
4. طول الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الضريبة.

5-5 التسويق الزراعي

تعتمد ربحية المزارع، وبالتالي مستوى دخله، ليس فقط على مستوى الكميات التي ينتجها، بل إنها تعتمد أيضاً على قدرته على الوصول إلى الأسواق المناسبة، حيث يبيع المحصول متوقعاً الحصول على أفضل الأسعار. ونوضح في هذا الجزء أهم وسائل

التسويق المستخدمة في تصريف المنتجات الزراعية، إضافة إلى مناقشة أهم المشاكل التي يواجهها المزارعون خلال العملية التسويقية.

5-5-1 طرق التسويق

لدراسة طرق التسويق المستخدمة في بيع المنتجات الزراعية، تم إضافة سؤال إلى أسئلة الاستبيان يتعلق بالطريقة التي يستخدمها المزارع في تسويق منتجاته، ويبين الجدول 21 ملخصاً لإجابات المزارعين المبحوثين حول هذا السؤال.

جدول 21: طرق التسويق المتبعة في بيع المنتجات الزراعية (جميع الحيازات)

طريقة التسويق	التكرار	معدل الأهمية النسبية
للمستهلك مباشرة	83	24
لسائق شحن ينقل المنتجات لأسواق الخضار المركزية المحلية	191	57
لتاجر يبيع في أسواق الخضار المركزية المحلية	299	86
لتاجر يصدر إلى أسواق الخضار الإسرائيلية	197	58
لتاجر يصدر إلى أسواق الخضار العربية / خارج فلسطين	10	3
لتاجر يصدر إلى أسواق الخضار الأجنبية	9	3
أبيع كامل المحصول لتاجر (ضمان)	5	2
أستأجر وسيلة نقل لنقل المنتجات لسوق الخضار المركزي	136	43
أمتلك وسيلة نقل لنقل المنتجات لسوق الخضار المركزي	106	32
لمصنع فلسطيني للصناعات الزراعية	26	8

وتشير بيانات الجدول أن الطريقة الأكثر شيوعاً لبيع المنتجات الزراعية هي البيع لتاجر يشتري المنتجات ويبيعها في أسواق الخضار المركزية المحلية / الحسبة، بتكرار يصل إلى 299 حائزاً يمثلون 86% من المستجيبين. وتلي هذه الطريقة من حيث الأهمية، البيع لتاجر يشتري المنتجات ويبيعها في أسواق الخضار الإسرائيلية (58%)، والبيع عن طريق سائق شحن ينقل المنتجات إلى الأسواق المركزية المحلية (57%)، أو أن

يستأجر الحائز نفسه وسيلة نقل لنقل منتجاته لأسواق الخضار المركزية المحلية (43%)، أو أن الحائز نفسه يمتلك وسيلة نقل خاصة ينقل منتجاته بواسطتها إلى أسواق الخضار المحلية (32%).

وهنالك طرق أخرى أقل أهمية لتصريف منتجات المزارعين منها؛ البيع للمستهلك مباشرة، والبيع لتجار ينقلون المنتجات إلى أسواق الخضار العربية أو الأجنبية، والبيع لمصانع غذائية فلسطينية، وبيع كامل المحصول بالضمان لتجار خضروات متنقلين.

والآن، دعنا نحلل بشيء من التفصيل أكثر الطرق شيوعاً في تسويق المنتجات الزراعية المروية. بالنسبة لتسويق المنتجات عن طريق البيع لتاجر الذي يبيع بدوره هذه المنتجات في أسواق الخضار المركزية المحلية، تشير النتائج (جدول 22) إلى أن 90% من صغار المزارعين يستخدمون هذه الطريقة لتصريف منتجاتهم. وتنخفض هذه النسبة إلى 76% في حالة الحيازات المتوسطة، لتعود وترتفع إلى مستوى 82% في حالة الحيازات الكبيرة.

جدول 22: التسويق عن طريق تاجر يبيع المنتجات في سوق الخضار المركزي

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع لهذا النوع من التجار	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	299	86
	لا	50	14
	المجموع	349	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	206	90
	لا	23	10
	المجموع	229	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	65	76
	لا	21	24
	المجموع	86	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	28	82
	لا	6	18
	المجموع	34	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول تصريف منتجاتهم بهذه الطريقة. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئة الصغيرة على حساب على الفئة المتوسطة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الصغيرة يميلون إلى استخدام هذه الطريقة في تصريف منتجاتهم بصورة أكبر من أصحاب الحيازات المتوسطة.

أما بالنسبة لتسويق المنتجات عن طريق بيعها لتاجر الذي يقوم بدوره بتصدير المنتجات إلى أسواق الخضار الإسرائيلية، فتشير النتائج (جدول 23) أن 49% من صغار المزارعين يستخدمون هذه الطريقة لتصريف منتجاتهم. وكما يلاحظ أيضاً، أن نسبة المزارعين الذين يستخدمون هذه الطريقة تزداد مع زيادة مساحة الحيازة. وعلى وجه التحديد، يلاحظ أن نسبة الحائزين ذوي الحيازات المتوسطة الذين يستخدمون هذه الطريقة لتصريف منتجاتهم تصل إلى 68%، لترتفع إلى 89% عند كبار الحائزين.

جدول 23: التسويق عن طريق تاجر يصدر المنتجات إلى أسواق الخضار الإسرائيلية

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع لهذا النوع من التجار	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	197	58
	لا	143	42
	المجموع	340	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	107	49
	لا	111	51
	المجموع	229	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	59	68
	لا	28	32
	المجموع	87	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	31	89
	لا	4	11
	المجموع	35	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط إجابات المبحوثين حول تصريف منتجاتهم بهذه الطريقة. وتكون هذه الاختلافات لصالح الفئتين المتوسطة والكبيرة على حساب على الفئة الصغيرة. بمعنى أن أصحاب الحيازات الصغيرة أقل ميلاً إلى استخدام هذه الطريقة في تصريف منتجاتهم من أصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة.

كما أشرنا سابقاً، تصل نسبة المزارعين الذين يصرفون منتجاتهم عن طريق سائق شحن ينقل المنتجات إلى أسواق الخضار المركزية المحلية إلى حوالي 57% من مجموع المستجيبين. ويبين الجدول 24 الاختلافات في أهمية هذه الطريقة حسب مساحة الحيازة الزراعية، حيث تشير النتائج أن نسبة صغار المزارعين الذين يستخدمون هذه الطريقة لبيع منتجاتهم تصل إلى 59%. ويشار إلى أن هذه النسبة تنخفض مع زيادة مساحة الحيازة، حيث تصل إلى 55% في حالة الحيازات المتوسطة، ثم إلى 43% في حالة الحيازات الكبيرة. وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول تسويق منتجاتهم باستخدام هذه الطريقة.

جدول 24: التسويق عن طريق سائق شحن ينقل المنتجات إلى أسواق الخضار المركزية المحلية

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع عن طريق سائقي الشحن	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	191	57
	لا	147	43
	المجموع	338	100
الحيازات الصغيرة (10 فأقل)	نعم	129	59
	لا	90	41
	المجموع	219	100
الحيازات المتوسطة (11-40)	نعم	49	55
	لا	40	45
	المجموع	49	100
الحيازات الكبيرة (أكثر من 40)	نعم	13	43
	لا	17	57
	المجموع	30	100

5-5-2 المشاكل التسويقية

يواجه المزارعون عدداً من المشاكل خلال عملية تسويق وتصريف منتجاتهم. ويعطي الجدول 25 ملخصاً لأهم هذه المشاكل.

جدول 25: المشاكل التسويقية التي يعاني منها المزارعون

المشكلة التسويقية	التكرار	النسبة
عدم توفر وسيلة مواصلات مناسبة	38	11
رداءة الطرق الزراعية	59	18
ارتفاع تكاليف وسائل المواصلات	218	63
ارتفاع رسوم السوق / الحسبة	293	83
عدم وجود شركة قريبة تصدر المنتجات للخارج	68	20
المنافسة الإسرائيلية	190	53
عدم وجود قانون ينظم عمل أسواق الخضار	81	24
تعدد الوسطاء	154	43
عدم وجود سياسة زراعية واضحة للحكومة	69	20
الحواجز العسكرية الإسرائيلية	71	22
عدم وجود شركة قريبة للتدريج والتصنيف	42	13

يلاحظ من خلال الجدول أن أهم المشاكل التي تواجه عملية تسويق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية هي مشكلة ارتفاع رسوم سوق الخضار المركزي، حيث وصل عدد المزارعين الذين أفادوا أن هذه المشكلة ملحة بالنسبة لهم 293 مزارعاً، يمثلون 83% من المستجيبين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرسوم تصل إلى 10% من قيمة الفاتورة في أغلب أسواق الخضار المركزية، علماً أن حصة الوسيط من هذه الرسوم 6% بينما تحصل البلدية على نسبة ال 4% المتبقية.

ويلي هذه المشكلة من حيث الأهمية، مشاكل تتعلق بارتفاع تكاليف المواصلات (63%)، ومنافسة المنتجات الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية

(53%)، وتعدد الوسطاء (43%)، وعدم وجود قانون ينظم عمل أسواق الخضار المركزية (24%)، والحواجز العسكرية الإسرائيلية (22%)، وعدم وجود سياسة زراعية واضحة للحكومة (20%).

وهنالك مشاكل أخرى يعاني منها المزارعون أثناء تسويق منتجاتهم، لكنها أقل أهمية من تلك الذكورة أعلاه. وتتمثل هذه المشكلات بعدم وجود شركة قريبة لتدريج وتصنيف المنتجات، وعدم وجود شركة قريبة لتصدير المنتجات للخارج، وعدم توفر وسائل نقل مجهزة في بعض الأحيان، إضافة إلى قلة الطرق الزراعية ورداءة الموجود منها.

جدول 26: مشكلة ارتفاع رسوم أسواق الخضار المركزية

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع لهذا النوع من التجار	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	293	83
	لا	61	17
	المجموع	354	100
الحيازات الصغيرة 10 فأقل	نعم	183	81
	لا	43	19
	المجموع	226	100
الحيازات المتوسطة 11-40	نعم	80	87
	لا	12	13
	المجموع	92	100
الحيازات الكبيرة أكثر من 40	نعم	30	83
	لا	6	17
	المجموع	36	100

ونبحث الآن بشيء من التفصيل في أهم المشاكل التي يواجهها المزارعون خلال العملية التسويقية، خاصة فيما إذا كانت هذه المشاكل تختلف باختلاف مساحة الحيازة أم لا. فبالنسبة لارتفاع رسوم أسواق الخضار المركزية، وكما يشير الجدول 26، فإن نسبة 83% من إجمالي المزارعين المبحوثين أفادوا أنهم يشعرون بأن رسوم السوق

مرتفعة. أما بالنسبة لاختلاف هذا الشعور بين المزارعين حسب مساحة الحيازة، فتشير النتائج أن 81% من صغار المزارعين يدركون ذلك. وترتفع هذه النسبة عند المزارعين ذوي الحيازات المتوسطة والكبيرة إلى 87% و83%، على التوالي.

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول اعتبار ارتفاع رسوم السوق المركزي مشكلة تسويقية ملحة. بمعنى أن جميع الفئات، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، تعتبر ارتفاع الرسوم مشكلة حقيقية بالنسبة لهم.

أما بالنسبة لشعور المزارعين المبحوثين بأن تكاليف وسائل المواصلات مرتفعة، فقد أشار 64% من إجمالي عددهم بأن هذه التكاليف فعلاً مرتفعة. وبينما أدرك هذه المشكلة كل من صغار المزارعين وكبارهم بنفس النسبة، 66% من كل منهم، غير أن 57% فقط من ذوي الحيازات المتوسطة أدرك هذه المشكلة.

جدول 27: مشكلة ارتفاع تكاليف المواصلات

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع لهذا النوع من التجار	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	219	64
	لا	125	36
	المجموع	344	100
الحيازات الصغيرة 10 فأقل	نعم	147	66
	لا	75	34
	المجموع	222	100
الحيازات المتوسطة 11-40	نعم	51	57
	لا	39	43
	المجموع	90	100
الحيازات الكبيرة أكثر من 40	نعم	21	66
	لا	11	34
	المجموع	32	100

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول اعتبار ارتفاع تكاليف المواصلات مشكلة تسويقية حقيقية. بمعنى أن جميع الفئات، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، تعتبر ارتفاع تكاليف المواصلات حقيقية بالنسبة لهم.

يشكو المزارع الفلسطيني وبصورة دائمة من منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية، حيث يتم طرح كميات كبيرة منها في أسواقنا، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المنتجات، ليؤدي بالتالي إلى انخفاض أرباح المزارعين الفلسطينيين أو حتى إلى خسارتهم في كثير من الأحيان.

جدول 28: مشكلة المنافسة الإسرائيلية

مساحة الحيازة (دونم)	هل يبيع لهذا النوع من التجار	عدد الحائزين	التكرار النسبي
جميع الحيازات	نعم	190	53
	لا	171	47
	المجموع	361	100
الحيازات الصغيرة	نعم	129	56
10 فأقل	لا	102	44
	المجموع	231	100
الحيازات المتوسطة	نعم	41	44
11-40	لا	52	56
	المجموع	93	100
الحيازات الكبيرة	نعم	20	54
أكثر من 40	لا	17	46
	المجموع	37	100

وتشير النتائج إلى أن 53% من إجمالي المزارعين المبحوثين يشعرون بهذه المنافسة. على وجه التحديد، أفاد 54% من صغار المزارعين أنهم يشعرون بهذه المنافسة. أما بالنسبة للفئتين الأخريين، فإن 44% من الفئة الوسطى و54% من الفئة الكبيرة

يشعرون بمنافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية في أسواقنا المحلية.

وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين حول شعورهم بمنافسة المنتجات الإسرائيلية لمنتجاتهم في أسواقنا المحلية. بمعنى أن جميع الفئات، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، تشعر بهذه المنافسة.

5-6 مشاكل أخرى يعاني منها المزارعون

من أجل استكشاف كافة المشاكل التي يعاني منها المزارعون، احتوى الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المفتوحة تتعلق مباشرة بتلك المشاكل. وتعددت مجالات المشاكل التي طرحها المزارعون وتنوعت أوجهها، وقد أمكن حصر التالي منها:

1. منع سلطات الاحتلال تجار المواد الزراعية من استيراد الأنواع الجيدة من الأسمدة الكيماوية كالأوريا و 20 20 20 وغيرها متذرعة بحجج أمنية، الأمر الذي يؤثر سلباً على إنتاجية الحيازة ونوعية المنتجات.
2. محدودية الإرشاد الزراعي وتدني دوره في الوصول إلى المزارعين للوصول بهم إلى زراعة حديثة متطورة.
3. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، عدا عن تدني نسبة التركيز في المواد الكيماوية كالعلاجات، الأمر الذي يقلل من كفاءتها عند الاستخدام.
4. ارتفاع أسعار مياه الري، حيث أن عدداً من الآبار الارتوازية ما زالت تشغل بالديزل التي يمكن تحويلها للعمل بالكهرباء وبتكلفة أقل. وأكد أحد المزارعين أن ذلك التحويل أدى إلى خفض ثمن ساعة ضخ المياه من 120 شيقل إلى 80 شيقل.
5. عدم مقدرة كثير من المزارعين، خاصة الصغار منهم على الوصول إلى الأسواق التصديرية.

6- النتائج والتوصيات

حاولت هذه الدراسة دراسة ووصف القطاع الزراعي النباتي المروي الصغير والمتوسط، ومحاولة استكشاف المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع مقارنة بالزراعات الكبيرة. وتساعد دراسة هذا الواقع وتلك المشاكل في اقتراح بعض السياسات التي يمكن أن تساهم في حل مشاكل هذا القطاع، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تنميته وتطويره. وقد تم اختيار هذا القطاع نظراً لأهميته من ناحية الإنتاجية، حيث تبلغ إنتاجية الدونم الواحد المروي حوالي 28 ضعف إنتاجية الدونم البعلي. وبسبب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أوجد مشاكل خاصة بغزة تختلف عن مشاكل الزراعة في الضفة الغربية، فإن الدراسة هذه تبحث في الزراعة الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية فقط.

6-1 النتائج

تشير نتائج تحليل الاستبيان أن معظم الحيازات تصنف كحيازات صغيرة، 65% من مجموع حيازات العينة، بينما شكلت الحيازات المتوسطة 25%، والحيازات الكبيرة 10%.

المسافة بين الحيازة ومكان سكن الحائز قصيرة نسبياً، حيث يصل معدل المسافة بينهما 2.2 كيلو متراً، الأمر الذي يعطي المزارع فرصة للإدارة الجيدة والتخفيض تكاليف النقل والتنقل. وتتناسب هذه المسافة عكسياً مع حجم الحيازات. كما تسود الزراعة الصغيرة والمتوسطة على الكبيرة في جميع المناطق الإدارية (أ) و(ب) و(ج).

جميع أفراد العينة كانوا من الذكور، ومعظمهم متزوجون، يحوزون في الغالب على حيازتهم بواسطة التملك، ومن الطرق الأخرى للحيازة طريقتي المحاصصة والاستئجار.

يقع حوالي 70% من أفراد العينة ضمن الفئات العمرية التي تزيد عن الأربعين سنة، ويتمتع 71% منهم بخبرة زراعية تزيد عن عشرين عاماً. 56% من الحائزين هم دون مستوى الثانوية، و44% منهم حصلوا على شهادة الثانوية العامة أو أعلى.

يستخدم 71% من الحائزين المبحوثين دورة زراعية منتظمة، حيث تستخدم الأغلبية منهم الدورة الثنائية، أي تلك التي تمتد إلى سنتين. ولكن كثافة استخدام الدورات في الحيازات المتوسطة والكبيرة تكون أكبر من الحيازات الصغيرة.

يشتري معظم الحائزين (65%)، وبغض النظر عن حجمهم، مياه الري من مالكي مصادر هذه المياه. وتتناسب ملكية الحائز لمصدر المياه طردياً مع حجم الحيازة، حيث نجد أن 7% من صغار الحائزين يملكون مصدر المياه، لتصل هذه النسبة إلى 9% من الحائزين للحيازات الوسطى، ثم لترتفع إلى 30% من كبار الحائزين. ويتركز شراء المياه في الحيازات الصغيرة أكثر من الفئتين الأخريين.

تبلغ نسبة مالكي المعدات الزراعية الثقيلة 49%، وهي مساوية لنفس نسبة الحائزين الذين يستأجرونها من أصحابها. أما نسبة استئجار هذه المعدات عن طريق الجمعيات التعاونية، فلا تتعد 2%. ويتركز تملك مثل هذه المعدات في الحيازات الكبيرة أكثر من حالة الفئتين الصغيرة والمتوسطة.

يعمل 79% من الحائزين في حيازاتهم الزراعية. ويشغل هؤلاء الحائزون عمالاً من أفراد العائلة الذكور والإناث بأجر مدفوع أو دون أجر، إضافة إلى تشغيل عمال ذكور وإناث من خارج أفراد العائلة.

هنالك عدة طرق متاحة لتمويل المشتريات من مستلزمات الإنتاج الزراعي. ويمول معظم الحائزين مشترياتهم هذه بطريقتين رئيسيتين هما؛ الدفع النقدي في حالة كون الحائز مالكاً للحيازة، إضافة إلى الشراء ديناً من تجار المواد الزراعية.

وتظهر النتائج أن مدى الحاجة إلى القروض تختلف باختلاف حجم الحيازة الزراعيـــة، حيث يحتاج صغار الحائزين إلى القروض في معظم الأوقات ولكن في جميعها. وتشير النتائج أيضاً، أن مدى الحاجة للقرض يقل كلما ازدادت مساحة الحيازة الزراعية.

وتؤكد النتائج أنه مع شعور الحائزين بحاجتهم إلى القروض، إلا أن 95% منهم لم يلجأ للقروض في السابق، ولا توجد اختلافات جوهرية بين فئات الحائزين تجاه التوجه نحو القروض المباشرة. وكان من أهم الأسباب التي منعتهم من اللجوء إلى القروض، مرتبة حسب الأهمية النسبية، أسباب دينية، وعدم المقدرة على تقديم ضمانات، وارتفاع تكلفـــة القرض.

يدرك 66% من الحائزين وجود نظام تأمين زراعي في دول أخرى، ولكن 84% منهم لا يعلمون بوجود نية لتطبيق هكذا نظام في الأراضي الفلسطينية. وفي نفس الوقت، فإن 61% منهم أعلنوا عن عزمهم الاشتراك في نظام التأمين المقترح، وأن 28% منهم لم يتخذوا قرارهم بعد. ويزيد التوجه نحو الاشتراك في التأمين كلما صغر مساحة الحيازة. وكما أفاد 64% من الحائزين أنهم على استعداد للمـــساهمة بنـــسبة 1% مـــن فـــاتورة مبيعاتهم في صندوق التأمين. وترتفع هذه النسبة إلى 84%، عند أولئك الـــذين أبـــدوا رغبة بالاشتراك في النظام.

أكثر طرق تسويق المنتجات شيوعاً هي عن طريق تاجر يشتري المنتجات ويبيعها في أسواق الخضار المركزية المحلية (39%) أو في أسواق الخضار الإسرائيلية (20%)، ومنهم من يبيع لسائق شحن ينقل المنتجات إلى الأسواق المحلية (15%). كما أن هنالك طرقاً أقل أهمية من الطرق السابق؛ كامتلاك وسيلة نقل خاصة بالحـــائز أو اســـتئجاره لوسيلة نقل عامة.

يعاني الحائزون من مشاكل تسويقية مختلفة؛ ارتفاع رسوم السوق المركـــزي (83%)، وارتفاع تكاليف المواصلات (63%)، ومنافسة المنتجات الإسرائيلية (53%)، وتعـــدد الوسطاء (43%). وهنالك مشاكل أخرى تواجه العملية التسويقية، ولكنها أقل أهمية من

سابقاتها وهي؛ عدم وجود قانون ينظم سوق الخضار، والحواجز العسكرية الإسرائيلية، وعدم وجود شركات تصدير، أو شركات تصنيف وتدريج قريبة من مواقعهم.

وأخيراً، عبر الحائزون عن مشاكل أخرى يعانون منها يقع على رأسها؛ عدم توفر بعض أنواع الأسمدة الكيماوية، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بما فيها مياه الري، محدودية الإرشاد الزراعي، عدم مقدرة كثير من المزارعين، خاصة الصغار منهم على الوصول إلى الأسواق التصديرية.

6-2 التوصيات

وعلى ضوء هذه النتائج التي تم إبرازها أعلاه، تتقدم الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- الإسراع في تطبيق نظام التأمين الزراعي، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة لا بأس من المزارعين عندهم الاستعداد للاشتراك في نظام التأمين المقترح، وأن نسبة أعلى مستعدة للمساهمة في صندوق الأمين بنسبة 1% من قيمة فاتورة مبيعاتهم. أضف إلى ذلك، فإن رغبة صغار الحائزين عالية في المشاركة.
- تشجيع أصحاب الآبار ومساعدتهم على تحويل آبارهم للعمل على الكهرباء بدلاً من الديزل، حيث أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض أسعار مياه الري. ويعمل خفض أسعار المياه على استفادة المزارعين بصورة عامة، وأصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، حيث أن أغلبهم يشترون مياه الري شراءً من مالكي مصادرها. ولكن عملية التحول هذه مكلفة، لذا يجب البحث عن مصادر تمويل لمثل هذه المشاريع من الدول والمؤسسات المانحة، أسوة بدعم برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) في هذا المجال، حيث موّل البرنامج عدداً من مشاريع تحويل الآبار.
- حل مشكلة عدم توفر الأسمدة الكيماوية مع الجانب الإسرائيلي، حيث تمنع إسرائيل دخول الأنواع الجيد من الأسمدة، حيث سيكون لتوفرها أكبر الأثر على زيادة

الإنتاجية وتحسين مواصفات المنتجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القدرة التصديرية للفئات المختلفة من المزارع، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

- تشجيع قيام تعاونيات في مجالات شراء مستلزمات الإنتاج، تسويق المحاصيل، وتوفير المعدات الثقيلة، خاصة وأن نتائج الدراسة تشير إلى ضعف الإقبال على التعاونيات وخدماتها في هذه المجالات. لا شك أن استفادة أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من عمليات الشراء والبيع الجماعيين ستكون أكبر عن طريق التفاوض الجماعي.
- تشجيع مؤسسات الإقراض الصغير على التعامل مع صغار المزارعين، وذلك عن طريق تقديم قروض المرابحة الإسلامية والتخفيف من قوة الضمانات المطلوبة، خاصة أن هؤلاء المزارعين أفادوا أن هاذين العاملين يشكلان عائقاً أمامهم في الوصول إلى القروض المباشرة.
- تفعيل الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا (البيولوجية والكيماوية والميكانيكية) للمزارعين خاصة الصغار منهم، حيث يشكو هؤلاء المزارعين من نقص في الإرشاد وتباعد في فترات وصول المرشدين الزراعيين إليهم.
- تشجيع صغار المزارعين على استخدام الدورة الزراعية، حيث تشير النتائج إلى أن استخدام الدورات الزراعية يميل لصالح كبار المزارعين. يؤدي استخدام الدورات الزراعية إلى المحافظة على خصوبة التربة، إضافة إلى المساعدة في المكافحة البيولوجية للآفات الزراعية.

المراجـــــع

سيكاران، أ. 1998، طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، بسيوني والعزاز (مترجمين)، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.

برغوثي، ع، 2008. التأمين الزراعي في فلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008أ، استخدامات الأراضي 2007، النتائج الأساسية، كانون الأول، 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008ب، الإحصاءات الزراعية 2007/2006، النتائج الأساسية، كانون الأول، 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، المسح الزراعي الهيكلي 2005/2004، النتائج الأساسية، كانون الأول، 2005.

حامد، م وآخرون، 2009. تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

صبري، ن، 2008. تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

القدس (صحيفة يومية)، الأحد 27 أيلول 2009.

عطياني، ن، والحاج علي، س، 2009. مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. 2009. المراقب الاقتصادي.

مكحول، ب، وآخرون، 2005. اقتصاديات الزراعة في طولكرم وقلقيلية: أساليب تحسين ربحية المزارعين التأثرين بسبب الجدار، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

Central Bank of Malaysia, 2006, Small and Medium Enterprises (SMEs), Annual Report, 2005.

DenizBank, 2009, Press Release, January 13, 2005.

Government of Canada, 2003, Reports to the Parliamentary Committee.

Karatas, A., and Helvacioglu, The Microcredit Strategies for SMEs in Turkey in the EU Harmonization Process, 8th Global Conference on Business and Economics.

Loek F., 1999. Innovation and learning in Agricultural SME's, Presentation for the Forum-Workshop "Learning in Learning Organization", Portugal, Nov. 25-27, 1999.

Tambonan T., 2008, "SMEs Development, Economic Growth, and Government Intervention in a Developing Country: The Indonesian Story", Journal of International Entrepreneurship, (6)4.

USAID, 2005, Assesment of Micro, Small, and Medium Enterprise (MSME) Sector in Nigeria, Promoting Improved Sustainable Microfinance Services (PRISMS).

Vakhtang P., 2007, Chances and Constraints for Encouraging the SME-Development in Gorgia, Knowledge Economy-Chances and Challenges for SMEs.

VISTAA, 2005, Agricultural SME Training, AED, Arenial (1988-2001).

World Bank, 2008, The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region.